Al-Dirasat Al-Islamiyyah (Islamabad) 42:1 (2007)

سمة التأنيث في العربية:
غياب العلامة في صفات المؤنث

محمد عبد العزيز عبد الدايم

DMHL

١- **موضوع البحث:**

تلزم دراسة غياب تاء التأنيث فيما يرد صفة لمؤنث في العربية الوقوف مع حالتين لغياب تاء التأنيث عالجهما علماء اللغة العرب تحت مفهومين مختلفين، هما:

١- غياب تاء التأنيث عن بعض ألفاظ الصفات لاختصاصها بالمؤنث عند الكوفيين، أو لكونها على معنى النسب وعدم جريانها أو بنائها على الفعل عند البصريين، أو للتأويل بالمذكر عند سيبويه.

٢- غياب التاء عن جملة أوزان مخصوصة معدولة عن فاعل أو مفعول للمبالغة.

وقد سبق لمجمع اللغة العربية بالقاهرة أن أعاد دراسة غياب التاء في هذه الحالة الثانية، أي غياب التاء عن الأوزان التي تغيب عنها، وهو ما سيجعل وقفة البحث الحالي معه تحليلا وتكميلا، لأنه لم تعد ثمة أوزان ذات ألفاظ مستعملة مشهورة بعد الأوزان التي تمت دراستها من قبل أعضاء المجمع وخبرائه، إذ كل ما ذكره علماء اللغة العرب القدامى سبعة أوزان درس المجمع منها خمسة أوزان كما سنفصّل بعد قليل.

وبناء على ذلك يتمثّل موضوع البحث الأساسي في دراسة الحالة الأولى الخاصة بغياب تاء التأنيث عن ألفاظ الصفات الخاصة بالمؤنث مما لا يرتبط امتناع تاء التأنيث فيها بوزن بعينه، وإنما لمجرد اختصاص مثل هذه الألفاظ بالمؤنث، فليس ثمة حديث للغويين في الصفات الخاصة بالمؤنث عن أوزانٍ بعينها لا تدخل عليها التاء مع غير الأوزان المعدولة للمبالغة المذكورة، وإنما ثمة فقط حديث عن ألفاظ تخص المؤنث فلا تحتاج إلى علامة.

© Dr Muhammad Hamidullah Library, IIU, Islamabad. http://iri.iiu.edu.pk/

وتمثل دائرة الألفاظ الخاصة بالمؤنث الإطار العام لامتناع التاء في مثل الحالة الثانية التي تنظر فيها اللجنة حالة امتناع التاء من مُفْعِل صفةً لمؤنث، إذ لا يرجع امتناع التاء فيها إلى كونها على وزن مُفْعِل، بل لكون هذه الألفاظ التي حدث أن جاءت على هذا الوزن مما يخص المؤنث. إن امتناع تاء التأنيث من هذه الألفاظ غير ذي صلة بالوزن. وهذا ما يمكن أن يستفاد من أن لغوييننا القدامى لم يجعلوا علة امتناع التاء كونه على وزن معيّن كما هو الأمر مع الأوزان المعدولة للمبالغة المذكورة، وإنما جعلوا علة ذلك كونه مما يختص بالمؤنث، فلا يحتاج إلى علامة، وذلك على ما سنبيّنه بعد قليل.

إن البحث الحالي يريد في المقام الأول معالجة الألفاظ الخاصة بالمؤنث كلها معا ومرة واحدة بعيدا عن الأوزان. ويرجع التوجه إلى معالجة تأنيث الصفات الخاصة بالمؤنث لأمورٍ، هي:

١- أن نطاق ظاهرة غياب التاء في حديث علماء اللغة العرب، بعد الأوزان السبعة المذكورة المعدولة عن فاعل ومفعول للمبالغة، هو مطلق الألفاظ الخاصة بالمؤنث لا أوزان مخصوصة لهذه الألفاظ، ومن ثم يلزم دراسة هذه الظاهرة كلها، وليس مجرد جزء منها ما دمنا لا نملك ضابطا لإخراج جزء منها. ولا يخفى أن تحديد نطاق الظاهرة أول أسس الدرس العلمى الصحيح وأهمها.

٢- أن خرق القاعدة في جزء من الظاهرة، وبقاءها في الصفات الخاصة بالمؤنث التي على وزن مُفْعِل مثلاً، يفسد التقعيد لظاهرة غياب التاء عن الصفات الخاصة بالمؤنث كلها، فبحسب القاعدة أن تنخرم بنماذج غير قليلة في جزء منها حتى نحتاج إلى إعادة صياغة لقاعدتنا.

٣- أن الحديث عن أوزان بعينها في هذه الألفاظ يعني ضمنياً أن تفسير غياب التاء وسببه هو الوزن لا اختصاص اللفظ بالمؤنث. ولو كان التفسير هو خصوصية الوزن للزم أن تكون لدينا قائمة الأوزان التي لا ترد التاء فيها، وهذا غير قائم. ولا تخفى أيضاً أهمية تحديد السبب أو التفسير الصحيح، الأمر الذي يدعو إلى مراجعة مختلف الأسس للوقوف عليها بشكل قاطع.

٤- ضرورة الانتهاء إلى رأي عام بخصوص هذا النوع يوفّر عملا مكرراً مع أوزان أخرى تشارك سوابقها في الحكم.

٥- أنه نوع واحد غير مختلف، ويرجع إلى تفسير واحد أو علة واحدة، وذلك هو اختصاص لفظها بالمؤنث، ولا علاقة لامتناع تاء التأنيث بالوزن من قريب أو بعيد حتى يُقَيَّد الحكم بوزن دون غيره، فلا داعي، إذن، لتجزئته وفق الأوزان، لأن مثل ذلك يمكن أن يعني

ظاهره كون امتناع التاء هو الوزن المذكور بخصوصه، كما يمكن أن يعني ظاهره، كذلك، أن كل واحد من مثل هذه الأوزان يمكن أن يكون له حكم خاص منفصل عن غيره.

٦- أنه قد استوفى من قبل دراسة خمسة أوزان من الأوزان التي تمتنع منها تاء التأنيث، وذلك كما أشرنا في أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ومن ثم لم يبق من أوزان تنتفي عنها تاء التأنيث إلا مجرد وزن واحد بعد خمسة الأوزان التي درسها المجمع من قبل ووزن فَعَال الذي تدرسه لجنة الأصول بالمجمع حالياً كما سنبيّن. وليس في الحقيقة لهذا الوزن المتبقى، وهو وزن فِعَال، ولا لوزن فَعَال الذي هو قيد الدراسة نماذج كثيرة. إن مراجعة ما ينص عليه النحاة من أوزانٍ لا تدخلها تاء التأنيث تفيد اقتصار الأمر على هذه السبعة. يقول الرضي: "ومما لا يلحقها تاء التأنيث غالباً مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر والمؤنث مِفْعَال ومِفْعَل ومِفْعِيْل وفَعَال وفِعَال، كمِعْطَار ومِحْرَب ومِنْطِيْق وحَصَان، وقد حكى سيبويه امرأة جَبَان وجَبَانة، ودِلاث، وكذا فَعُول بمعنى فاعل، وقد قالوا عدوّة الله ومسكينة ... ومما يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا يلحقه التاء فعيل بمعنى مفعول"[1].

٢- جهود المجمع السابقة في الصفة المؤنثة:

يعرض البحث أولاً ما قدمه مجمع اللغة العربية بالقاهرة من جهود تتصل بأمر تأنيث الصفة في العربية وتلك التي تحاول بها لجنة الأصول أن تجعل التأنيث على نحو قياسي طرداً للباب على نسق واحد بتعبير النحاة العرب، أو استئناسا ببعض الشواهد التي تسجّلها كتب التراث، أو بتأويل ما ورد على ما درج عليه تراثنا اللغوي، بصفة عامة، في معالجة ما يرد على غير أصل القواعد. وذلك أن المجمع يعمل على تيسير القواعد مع تسويغ ما ييسره. وهي جملة من البحوث تقدم بها السادة أعضاء المجمع وخبراؤه تتصل بقضية تأنيث الصفة.

لقد قَدَّم مجمع اللغة العربية بعض الجهود اتصل أغلبها بالحالة الثانية من حالتيْ غياب تاء التأنيث عن الصفات الخاصة بالمؤنث، بحالة الغياب مع بعض الأوزان المخصوصة، إذ سبق للمجمع أن ناقش الحالة الثانية من حالات غياب التاء عن صفة المؤنث، وهي حالة غياب تاء التأنيث على أوزان المبالغة الخمسة المعدولة عن اسم الفاعل أو اسم المفعول، وهي الحالة التي تخالف أصل قاعدة التأنيث في الصفة بورودها بدون تاء مع المؤنث على ما نصَّ عليه اللغويون القدامى بعدم دخول تاء التأنيث عليها للفرق بين المؤنث والمذكر، وهي:

١- الرضي، **شرح الكافية**، تصحيح محمد بدر النعساني، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٢، ص ١٦٦.

- وزنَا فَعُول بمعنى فاعل، وفَعِيْل بمعنى مفعول اللذان ناقشهما المجمع في دورته الرابعة والثلاثين[٢].

- أوزان مِفْعَال، ومِفْعِيل، ومِفْعَل التي ناقشها في دورته السادسة والأربعين[٣]، وانتهى إلى قرار واحد بخصوص هذه الأوزان يجيز تأنيثها بالتاء بعد موصوفها المؤنث.

كما أجاز المجمع تأنيث فاعل بالتاء وإن لم يقصد الحدوث مما اختص بالمؤنث[٤]. وهو، في الحقيقة، مما ضبطه النحويون بامتناع التاء منه لاختصاصه بالمؤنث لا لخصوصيةٍ في وزنه بأن كان على وزن فاعل أو غير ذلك. ويندرج هذا تحت الحالة الأولى لغياب تاء التأنيث التي أشار إليها البحث آنفاً.

وتنظر لجنة الأصول في دورتها لعام ٢٠٠٣م في بحثين يخصان تأنيث الصفات:

أولهما: بحث دخول تاء التأنيث على وزن فَعَال، وهو وزن آخر من الأوزان التي لا تدخلها التاء عند النحاة صفةً لمؤنث، وهو الوزن السادس من الأوزان التي ذكرها اللغويون العرب، وذلك هو بحث أستاذنا الأستاذ الدكتور أحمد مختار عمر رحمه الله، عن فَعَال صفةً لمؤنث، والآراء التي كتبت عنه.

وهو مما يتصل بالأوزان التي ذكر اللغويون العرب امتناع التاء عنها، يقول الرضي: "ومما لا يلحق تاء التأنيث غالبا مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر والمؤنث مِفْعال ومِفْعَل ومِفْعِيل وفَعَال وفِعَال كمعطار ومحرب ومنطيق وحصان، وقد حكى سيبويه امرأة جبان وجبانة، وناقة دلاث، وكذا فَعُول بمعنى فاعل ... ومما يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا يلحقه التاء فَعِيل بمعنى مفعول إلا أن يحذف موصوفه، نحو هذه قتيلة فلان وجريحته"[٥].

الثاني: خاص بدخول تاء التأنيث على صيغة مُفْعِل صفةً لمؤنث ببحث الزميل الدكتور أحمد المحمودي عن إلحاق تاء التأنيث بصيغة مُفْعِل صفةً لمؤنث.

٢- صدر القرار في الجلسة الثامنة، الدورة الرابعة والثلاثين، سنة ١٩٦٨م، "لحوق تاء التأنيث لفعول صفة بمعنى فاعل وجمعها جمع تصحيح، خلف الله، محمد وأمين، محمد شوقي (محرران)، ١٩٦٩م، كتاب **أصول اللغة**، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ص ٧٤.

٣- المرجع السابق، ص ١٠٦.

٤- المرجع السابق، ص ١٠٦.

٥- الرضي: **شرح الكافية**، ج ٢، ص ١٦٦.

ويأخذ وزن مُفْعِل هذا حكم وزن فاعل الذي ينص النحاة على أن امتناع التاء من الألفاظ الواردة عليه لا يرجع إلى خصوصية الوزن، وإنما يرجع إلى اختصاص اللفظ بالمؤنث، ومن ثم فإنه بحاجة إلى إعادة معالجة على النحو الذي سيقدمه هذا البحث الحالي.

٣- النوع في العربية:

يمثل النوع، وفق منظور علم اللغة الحديث، جنساً من الأجناس النحوية Grammatical Categories التي يعدُّ بنيامين لى ورف Benjamin Lee Worf رائد البحث فيها(٦)، والتي يحصيها اللغويون في مختلف اللغات(٧). وهو يرد في عدد من اللغات كالعربية، إذ إن الأجناس النحوية نسبية في اللغات، فاللغات "تختلف فيما بينها في جملة الأجناس النحوية التي يلزم أن تظهر في جملها"(٨). ويضم جنس النوع تحته سمتَيْ التذكير والتأنيث بالنسبة للغة العربية.

وقد أشارت بعض الدراسات العربية إلى أثر النوع في التركيب اللغوي للعربية حيث رأته إحدى هذه الدراسات المختلفة ظاهرة من الظواهر النحوية(٩)، ولمست ثانية كونه وسيلة من وسائل الترابط في السياق(١٠)، وجعلته ثالثة أحد مظاهر الاتفاق السياقي(١١).

وهو يرد في كثير من أقسام الكلم في العربية، إذ يرد في الأسماء التي ترد مذكرة ومؤنثة، وفي الصفات والأفعال، فضلاً عن وروده على مستوى اللفظ في الحروف. كما يرد في الصفات على نحو قياسي، إذ ترد علامته القياسية التي تتمثل في تاء في الصفة لتأنيث اللفظ المذكر.

وقد وردت ظواهر فرعية للتأنيث في الاسم كالاختلاف بين اللفظ والمدلول في النوع، يقول العكبري عن ذلك: "ألا ترى أنك لو سميت مؤنثا بمذكر لجاز، ولم يستحل المعنى، وكذا لو سميت مذكراً

---

6. Worf, Benjamin Lee, (1945) ***Grammatical Categories***, Language 21, pp. 1-10, reprinted in Language, ***Thought and Reality: Selected Writings of Benjamin Lee Worf***, Cambridge, Massachusetts: The MIT Press.
7. Crystal, David (1987) ***The Cambridge Encyclopedia of Language***, Cambridge: Cambridge University Press, p. 93 & Nida, E A (1946[1969]) ***Morphology: The Descriptive Analysis of words Structure,*** Ann Arbor, USA: the University of Michigan Press p. 166.
8. Langacker, Ronald W (1967 [1979]) ***Language and Its Structure: Some Fundamental Linguistic Concepts,*** New York: 2nd edition, p. 40.

٩- إبراهيم أنيس: **من أسرار اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص ١٥١- ١٧٥.

١٠- تمام حسان: **مناهج البحث في اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص ٢٠٣.

١١- علي أبو المكارم: **الظواهر اللغوية في التراث النحوي: الظواهر التركيبية**، الحديثة للطباعة، القاهرة، ص ١٩٣.

بمؤنث جاز، ولم تقل: هذا جمع بين الضدين، فعلم أن تذكير المعنى لا يمنع من تأنيث اللفظ"(١٢). وقد جعل اللغويون العرب ظاهرة ورود التاء مع الاسم المذكر من قبيل التأنيث اللفظي لا الحقيقي.

وترد ظواهر فرعية له في الصفة يذكرها سيبويه في كل من الصفة والاسم بالتعبيرين "يوصف، ويكون له الاسم" للدلالة على الصفة والاسم": "قد يكون الشيء المذكر يوصف بالمؤنث، ويكون الشيء المذكر له الاسم المؤنث، نحو: نفس وأنت تعني الرجل به. ويكون الشيء المؤنث يوصف بالمذكر، وقد يكون الشيء المؤنث له الاسم المذكر، فمن ذلك: هذا رجل رَبْعَة وغلام يَفَعَة"(١٣).

كما اشتمل موقف الصفة من التاء الفارقة بين المؤنث والمذكر على بعض الظواهر الفرعية التي تخرج عن ظاهرة التأنيث العامة والتي تحتاج إلى إعادة بحث ودراسة، إذ تغيب التاء حيث يلزم أن ترد لإفادة دلالة التأنيث وهو ما ناقشه اللغويون العرب بشيء من التفصيل يريد البحث أن يقف معه ويعيد دراسته.

والحقيقة أن حديث اللغويين العرب عن النوع يتفق مع ما يقوم به الدرس اللغوي المعاصر بالنسبة لدراستهم للعلامات اللغوية، إذ عُنِيَ الدرس اللغوي الحديث منذ منتصف أربعينيات القرن العشرين(١٤) بتحليل الكلمة صرفيا من خلال تحديد عناصرها الصرفية "مورفيماتها Morphemes" وعزو الدلالات الصرفية التي تتضمنها الكلمة لهذه العناصر تحت مفهوم " Item-Arrangement الوحدة الترتيب" الذي اتضح "في أعمال هاريس Harris(١٥)، وأعيد بشكل أخف في المقررات الأمريكية الرئيسية التي بدأت من ١٩٥٧م (هوكت Hockett ١٩٥٨م(١٦)، ص ١٢٣ وما بعدها، وهل Hill

---

١٢- العكبري: **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م، ج ١، ص ١٢٢- ١٢٣.

١٣- سيبويه، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ج ٢، ص ٢١٢.

14. Matthews, P. H.: ***Recent Developments in Morphology, in New Horizons in Linguistics***, GB: Penguin Books, 1970, p 99.
15. Harris, Z.S.: ***"Morpheme Alternants in Linguistic Analysis",*** Language, 1942, vol. 18, pp, 160-80, reprinted in Readings in Linguistics, edited by Marin Joos, Washington DC: America Council of Learned societies.
16. Hockett, A.: ***A course in Modern Linguistics,*** New York: the Macmillan Co., Inc. 1958.

١٩٥٨م[١٧]، ص ٨٩ وما بعدها، وجليسون Gleason ١٩٦١م[١٨]، ص ٥١ وما بعدها، وهال Hall ١٩٦٤م[١٩]، ص ٢٢ وما بعدها"[٢٠].

ويتفق، كذلك، استشعار اللغويين العرب لضرورة دراسة ظواهر التأنيث الفرعية كغياب علامته مع قيام دلالة التأنيث بشكل مستقل مع ما يقرره علم اللغة المعاصر من معالجة لهذا الأمر من حيث الإطار العام، فقد ناقش الدرس الغربي هذه الظاهرة الفرعية للعلامة من خلال المفهوم الخاص الذي يُعْرَفُ بالمورفيم الصفري Zero Morpheme، إذ "يُعَدُّ التمثيل الصفري لعنصر ما أو قسم ما[٢١] وسيلة وصف مألوفة لدى اللغويين تدين لبانينى Panini"[٢٢]، وقد استخدمه سوسير Saussure [٢٣]، وامتدح بلومفيلد النحاة الهنادكة بسببه [٢٤]، ولم ينتقده إلا قليل كنايدا Nida [٢٥] وهاس Hass [٢٦] في دراسة شاملة لسوء استخدامه في الأدبيات اللغوية"[٢٧].

٤- أحوال تاء التأنيث في اللغة: معالم وضوابط:

يمكن تسجيل عدد من الأمور للتاء، وهي:

١- أن التاء قياسية في الصفات دون الأسماء التي ترد التاء فيها سماعية، ولذلك يلزم اللغويين تفسيرُ ورود التاء وغيابها في الصفات دون الأسماء وتحديد قواعد قياسها، وهو ما يُعِيْدُ هذا البحث دراسته وتحقيقه.

٢- أن للتاء في الصفات أحوالاً ثلاثاً من حيث الذكر وعدمه، هي:

* أن ترد على أصلها، أي أن تذكر مع استحقاقها الذكر.

---

17. Hill, Archibald: ***Introduction to Linguistic Structure: from Sound to Sentence in English***, New York: Harcourt, Brace & World, 1958.
18- Gleason, H. A.: ***An Introduction to Descriptive Linguistics***, New York, Holt, Rinehart & Winston, 2nd revised edition. 1961.
19- Hall, Robert A: ***Introductory Linguistics***, Philadelphia: Chilton.
20- Matthews: ***Recent Developments in Morphology***, 1970, p. 99.
٢١- يرد التحقق الصفري في كثير من الوحدات اللغوية، كالفونات والمورفات والأدوا وغير ذلك، انظر:
Crystal, David: ***A Dictionary of Linguistics and Phonetics***, UK: Basil Blackwell Ltd., 2nd edition, 1985, p. 339.
22- Robins R. H.: ***A Short History of Linguistics,*** Bloomington: Indiana University Press, 1968, p. 148.
23- Saussure, Ferdinand: ***Course in General Linguistics***, translated by Baskin, Wade, New York: McGraw-Hill Book Company, 1959, p. 186.
24- Bloomfield, L.: Language, London, George allen & Unwin Ltd., 1935, p. 209.
25- Nida, E A: ***"Te Identification of Morpheme",*** Language, 1948, Vol. 24, pp. 414-41, reprinted in Readings in Linguistics, edited by Marin Joos, Washington DC: America Council of Learned Societies.
26- Hass, W: ***"Zero in Linguistic Description"***, in Studies in Linguistics, New York: America Council of Learned Societies, 1957.
27- Matthews: ***Recent Developments in Morphology***, 1970, p. 100.

* أن ترد زائدة في غير ما تكون فيه، أي أن تذكر دون استحقاق.
* أن تسقط مما ترد فيه، أي ألا تذكر حيث تستحق الذكر.

٣- أن قياس ورود التاء في الصفات هو أن تكون الصفة غير خاصة بالمؤنث لعدم الحاجة في مثل ذلك إلى فصل المؤنث عن المذكر، إذ ليس ثمة مذكر، أو أن تكون الصفة على وزن من الأوزان السبعة المعدولة عن فاعل أو مفعول للمبالغة.

٤- ليس ورودها على أصلها بحاجة إلى معالجة، ويكفي ذكر قانونها.

٥- احتياج زيادتها أو ذكرها فيما لا تكون فيه وسقوطها أو حذفها مما يلزم فيه إلى دراسة. وفيما يلي دراسة هذين الأمرين.

أصل التاء وقياسها:

يقرر اللغويون أن أصل التاء أن ترد قياسية في الصفات حين تكون للمؤنث. وهذا ما يَطَّرِدُ في اللغة بشكل بارز. غير أن اللغة قد ضمت إلى جانب هذا القانون العام صوراً أخرى، حيث وردت صفات على غير هذا القانون العام مما يجعلها صوراً خارجة عن أصل التاء.

الخروج عن أصل التاء: غياب التاء وزيادتها:

حدث أن لم تلتزم اللغة بأصل ذكر التاء في الصفة حال ورودها في الجملة للمؤنث، إذ وردت صفات بلا تاء تأنيث حال استخدامها للمؤنث.

وقد ضبط اللغويون القدامى ذلك وفسّروه بالتفسيرين المشار إليهما من قبل، وهما:

- الألفاظ التي تخص المؤنث فلا يشاركها المذكر حتى تحتاج إلى الافتراق عنه.
- الأوزان المعدولة عن فاعل أو مفعول للمبالغة.

ثم حدث مرة أخرى أن جاءت التاء فيما نص اللغويون على أن أصله غياب التاء عنه، أي في حالتَيْ ألفاظ الصفات التي تخص المؤنث، والأوزان المعدولة عن فاعل أو مفعول للمبالغة. وفيما يلى دراسة لكلتا الحالتين، حالتَيْ غياب التاء مع استحقاقها الذكر، وذكرها على غير وجه:

غياب تاء التأنيث:

يفيد الوقوف مع الصفات الواردة في العربية غياب تاء التأنيث في غير قليل من هذه الصفات على الرغم من ورود هذه الصفات في التركيب للمؤنث، ومن ذلك ما يلي:

ويرد غيابها في صنفين من الصفات، كما ذكر النحاة، وهما:

الصنف الأول: ألفاظ خاصة من الصفات:

وقد تمّ ضبطها وتفسيرها على وجوه ثلاثة، حيث ضبطها الكوفيون بأنها ألفاظ تختص بالمؤنث ولا يشاركها المذكر، وضبطها البصريون بأنها لا تجري على الفعل أو بتعبير بعضهم بنيت للنسب ولم تُبْنَ على الفعل، وضبطها سيبويه بأنها ألفاظ مؤولة بمذكر. وسوف يبيّن ذلك بالتفصيل في مناقشة التوجيهات النحوية المذكورة لها. ومن هذه الصفات التي تمتنع عنها الهاء الأمثلة التالية:

بازل، مُبْسِر، بالغ، بائض، حاصن، حالٍ، مُحْمِق، حائض، مُرْجِل، مُرْضِع، مُشْهِد، ضامر، طالق، طامث، عارك، عاشق، مُعْصِر، عاقر، مُوْتِم.

بازل: ينقل ابن منظور، يقول الجوهري: "بَزَل البعير يَبْزُلُ بُزُولاً فَطَرَ نابُه، أي انشق فهو بازلٌ ذكراً كان أو أنثى"(٢٨).

مبسر: ورد: "وقد أبسرت النخلة، ونخلة مبسر بغير هاء كله على النسب"(٢٩).

بالغ: يقول ابن منظور: "وقال الشافعي في كتاب النكاح: جارية بالغ، بغير هاء، هكذا روى الأزهري عن عبد الملك عن الربيع عنه، قال الأزهري: والشافعي فصيح حجة في اللغة، قال: وسمعت فصحاء العرب يقولون: جارية بالغ"(٣٠).

بائض: يقول ابن منظور: "يقال دجاجة بائض بغير هاء لأن الديك لا يبيض، وباضت الطائرة فهي بائض ... وديك بائض كما يقال والد، وكذلك الغراب قال بحيث يَعْتَشُّ الغراب البائض قال ابن سيده، وهو عندي على النسب"(٣١).

حاصن: يقول الخليل: "وامرأة حاصن بَيِّنة الحصن والحصانة، أي العفافة عن الريبة"(٣٢).

حالٍ: يقول الخليل: "وامرأة حالية ومتحلية"(٣٣). ويقول ابن منظور: "وحليت المرأة حليا، وهي حالٍ وحالية استفادت حليا أو لبسته"(٣٤).

٢٨- ابن منظور: **لسان العرب**، مكتبة دار صادر، بيروت، ط ١، ج ١١، ص ٥٢.

٢٩- نفس المصدر، ج ٤، ص ٥٨.

٣٠- نفس المصدر، ج ٨، ص ٤٢٠.

٣١- نفس المصدر، ج ٧، ص ١٢٥.

٣٢- الخليل: **العين**، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مكتبة دار الهلال، ج ٣، ص ١١٨.

٣٣- نفس المصدر، ج ٣، ص ٢٩٦.

٣٤- ابن منظور: **لسان العرب**، ج ١٤، ص ١٩٥.

محمق: يقول الخليل عنه: "وامرأة مُحْمِق تلد الحمقى، وفرس محمق لا يسبق نتاجها"(٣٥).

حائض: يقول النووي: "حائض قال الفراء: يقال أيضاً حائضة في لغة قليلة"(٣٦). ويقول الفيومي: "والمرأة حائض لأنه وصف خاص، وجاء حائضة أيضاً بناء له على حاضت"(٣٧).

مُرْجِل: يقول الفيروز آبادي: "وامرأة مُرْجِل كمحسن مُذْكِر"(٣٨).

مُرْضِع: يروي الرازي: "قال الفراء: المرضعة الأم، والمرضع التي معها صبي ترضعه، ولو قيل في الأم بغير هاء لاختصاصه بالإناث كحائض وطامث جاز، ولو قيل لغير الأم مرضعة جاز أيضاً، قال الخليل المُرْضِعة الفاعلة للإرضاع والمرضع ذات الرضيع"(٣٩).

مُشْهِد: يقول ابن منظور: "وامرأة مُشْهِد حاضرة البعل بغير هاء، وامرأة مغيبة غاب عنها زوجها، وهذه بالهاء، هكذا حفظ عن العرب لا على مذهب القياس. وفي حديث عائشة: قالت لامرأة عثمان بن مظعون، وقد تركت الخضاب والطيب: أمُشْهِدُ أم مُغِيْب قالت: مُشْهِدُ كمُغِيْب. يقال: امرأة مُشْهِد إذا كان زوجها حاضراً عندها، ومُغِيْب إذا كان زوجها غائبا عنها، ويقال فيه مُغيبة، ولا يقال مُشْهِدَة أرادت أن زوجها حاضر لكنه لا يقربها فهو كالغائب عنها"(٤٠).

ضامر: ويقول الزمخشري: "جرى الضامر على الناقة والجمل، والعاشق على المرأة والرجل"(٤١). ويقول الحموي: "وللبصريين والكوفيين من النحويين في ترك علامة التأنيث خلاف. زعم الكوفيون أنها صفة تختص بالمؤنث فاستغنت عن العلامة، فأبطله البصريون بقولهم: امرأة عاشق وجمل ضامر وناقة ضامر"(٤٢).

٣٥- الخليل: **العين**، ج ٣، ص ٥٦.

٣٦- أبو بكر يحيى بن شرف النووي: **تحرير ألفاظ التنبيه**، تحقيق د. عبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ، ص ٤٤.

٣٧- الفيومي: **المصباح المنير**، المكتبة العلمية، بيروت، ج ١، ص ١٥٩.

٣٨- الفيروز آبادي: **القاموس المحيط**، ج ١، ص ١٢٩٧.

٣٩- الرازي: **مختار الصحاح**، ج ١، ص ١٠٣.

٤٠- ابن منظور: **لسان العرب**، ج ٣، ص ٢٤١.

٤١- الزمخشري: **المفصل بشرح ابن يعيش**، ج ٥، ص ١٠٠.

٤٢- ياقوت الحموي: **معجم البلدان**، دار الفكر، بيروت، ج ٤، ص ٨.

طالق: يقول القونوي: "وامرأة طالق، وقد جاء طالقة"(٤٣).

طامث: يقول ابن منظور: "يقال: طمثت المرأة إذا حاضت فهي طامث"(٤٤).

عارك: يقول الخليل: "وامرأة عارك أي طامث"(٤٥).

عاشق: يقول الزمخشري: "جرى الضامر على الناقة والجمل، والعاشق على المرأة والرجل"(٤٦). ويروي الأزهري قول فصحاء العرب: "امرأة عاشق ولحية ناصل قال، ولو قال قائل: جارية بالغة، لم يكن خطأ لأنه الأصل"(٤٧).

مُعصِر: يقول الفيومي: "وأعصرت الجارية إذا حاضت فهي معصر بغير هاء فإذا حاضت فقد بلغت وكأنها حاضت دخلت في عصر شبابها"(٤٨).

عاقر: يقول: "يقال: امرأة عاقر وبها عقر ونسوة عواقر وعقر"(٤٩).

مُؤْتِم: يقول الخليل: "وامرأة مؤتم، ونسوة مياتيم، وقد أيتمت صار أولادها يتامى"(٥٠).

الصنف الثاني: صفات على أوزان المبالغة المعدولة عن فاعل أو مفعول:

ثمة نماذج أخرى كثيرة وردت بلا تاء كذلك، وهي النماذج التي يضبطها اللغويون هذه المرة من خلال أوزانها، يقول ابن يعيش عن استواء المذكر والمؤنث في بعض الأبنية: "ويستوي المذكر والمؤنث في فَعُول ومِفْعَال ومِفْعِيْل وفَعِيْل بمعنى مَفْعُول ما جرى على الاسم تقول: هذه المرأة قتيل بني فلان ومررت بقتيلتهم، وقد يشبه به ما هو بمعنى فاعل قال الله تعالى: ﴿**إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيْبٌ مِنَ الْمُحْسِنِيْنَ**﴾ وقالوا ملحفة جديد"(٥١).

٤٣- قاسم بن عبد الله القونوي: **أنيس الفقهاء**، تحقيق: أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي، دار الوفاء، جدة، ط١، ١٤٠٦هـ، ج ١، ص ١٥٥.

٤٤- ابن منظور: **لسان العرب**، ج ٢، ص ١٦٥.

٤٥- الخليل: **العين**، ج ١، ص ١٩٨.

٤٦- الزمخشري: **المفصل بشرح ابن يعيش**، ج ٥، ص ١٠٠.

٤٧- ابن منظور: **لسان العرب**، ج ٨، ص ٤٢٠.

٤٨- الفيومي: **المصباح المنير**، ج ٢، ص ٤١٣.

٤٩- الخليل: **العين**، ج ١، ص ١٥٠.

٥٠- المصدر السابق، ج ١، ص ١٥١٣.

٥١- ابن يعيش: **شرح المفصل**، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، ج ١، ص ٢٤٩- ٢٥٠.

ويفيد مختلف النحاة كون هذه الأوزان معدولة للمبالغة، يقول الحريري: "ذكر النحويون في امتناع الهاء من هذه الصفات عللاً أجودها أن الصفات الموضوعة للمبالغة نقلت عن بابها لتدل على المعنى الذي تخصصت به"(٥٢). ويقول الحموي: "طَلُوب بفتح أوله وآخره باء موحدة فعول من الطلب، وهو من أبنية المبالغة يشترك فيها المذكر والمؤنث بغير هاء، ويقال: بئر طلوب بعيدة الماء"(٥٣).

وهم يفيدون أنها على معنى النسب، أي أقرب إلى الاسم الجامد منها إلى المشتق العامل، وهو ما يعبّرون عنه بتعبيرات، نحو: "لم تجر على الفعل، لم تبن على الفعل". يقول ابن يعيش: "فأما فَعُول ومِفْعَال ومِفْعِيْل فأمثلة معدول بها عن اسم الفاعل للمبالغة، ولم تجر على الفعل، فجرت مجرى النسب، نحو دارع ونابل ... وأما فَعِيْل بمعنى مفعول ... معدول عن جهته"(٥٤). كما يقول الحريري: "ذكر النحويون في امتناع الهاء من هذه الصفات عللاً أجودها أن الصفات الموضوعة للمبالغة نقلت عن بابها لتدل على المعنى الذي تخصصت به"(٥٥).

ويفصل الرضي سبب دخول التاء في اسم الفاعل واسم المفعول دون المنسوب والصفة المشبهة، فيبيّن أن الأخيرين يأتيان على وجهين: أحدهما لإفادة الحدوث والطروء فتُدَّخَرُ التاء لبيان هذا، والثاني لإفادة الإطلاق والدوام فلا ترد معها التاء، أي أن التاء تأخذ في هذين في الأخيرين اللذين هما المنسوب والصفة المشبهة مسلكا غير الذي تتخذه في الأولين اسم الفاعل واسم المفعول، يقول: "إن الأغلب في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل بالاستقراء، ثم حمل اسما الفاعل والمفعول عليه لمشابهتهما له لفظا ومعنى... فألحقا التاء للتأنيث، كما يلحق الفعل، ثم جاء مما هو على وزن الفاعل ما يقصد به مرة الحدوث كالفعل ومرة الإطلاق، وقصدوا الفرق بين المعنيين فأنثوا بتاء التأنيث ما قصدوا فيه الحدوث الذي هو معنى الفعل كتأنيث الفعل لمشابهته له معنى بخلاف ما قصدوا فيه الإطلاق ليكون ذلك فرقا بين المعنيين، وأما الصفة المشبهة والاسم المنسوب بالياء فلم يقصد في شيء

٥٢- الحريري: **درة الغواص عن أوهام الخواص**، ص ١١٢.

٥٣- الحموي: **معجم البلدان**، ج ٤، ص ٣٩.

٥٤- ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج ٥، ص ١٠٢.

٥٥- الحريري: **درة الغواص عن أوهام الخواص**، ص ١١٢.

منهما مرة الحدوث ومرة الإطلاق حتى يفرق بين المعنيين بإلحاق التاء في أحدهما دون الآخر، بل كانا أبدا للإطلاق"(٥٦).

وهذه الأوزان التي تغيب عنها التاء هي.

١- وزن **فَعول** بشرط أن يكون معدولا عن وزن فاعل، أو بتعبير آخر على أن يكون معنى فاعل. ومن أمثلة ما يندرج في هذه الدائرة، أي دائرة ألفاظ الصفات التي وردت على وزن فَعُول بمعنى فاعل بلا تاء ما يلي:

خَدُوع، رَقُوب، سلوب، طَلُوب، عَرُوب، عَضُوض، عَلُوق، غَدُور، قَذُوع.

خدوع: يقول ابن منظور: "وخدوع كثير الخداع، وكذلك المرأة بغير هاء"(٥٧).

رَقُوب: يقول ابن الجزري: "الرَّقُوبُ الذي لم يقدم من ولده شيئاً، الرقوب في اللغة الرجل والمرأة إن لم يعش لهما ولد لأنه يرقب موته ويرصده خوفا عليه"(٥٨).

سَلُوب: يقول ابن منظور: "وناقة سالب سلوب مات ولدها أو ألقته لغير تمام وكذلك المرأة، والجمع سُلُب سلائب ... وقد عمل أبو عبيد في هذا بابا فأكثر فيه من فُعُل بغير هاء للمؤنث السلوب من النوق التي ألقت ولدها لغير تمام، السلوب من النوق التي ترمي ولدها، وأسلبت الناقة فهي مُسْلِب ألقت ولدها من غير أن يتم، والجمع السلائب ... وظبية سلوب سالب سلبت ولدها"(٥٩).

طَلُوب: يقول الحموي: "طَلُوب بفتح أوله وآخره باء موحدة فعول من الطلب، وهو من أبنية المبالغة يشترك فيها المذكر والمؤنث بغير هاء، ويقال بئر طلوب بعيدة الماء"(٦٠).

عروب: يقول الخليل: "والمرأة العروب الضحاكة الطيبة النفس وهن العرب"(٦١).

عضوض: يقول ابن منظور: "وفرس عضوض أي يعض، وكلب عضوض وناقة عضوض بغير هاء"(٦٢).

٥٦- الرضي: **شرح الكافية**، ج ٢، ص ١٦٥-١٦٦.

٥٧- ابن منظور: **لسان العرب**، ج ٨، ص ٦٤.

٥٨- أبو السعادات المبارك بن محمد ابن الجزري: **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق محمود الطناحي وطاهر أحمد الزاوي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٩م، ج ٢، ص ٢٤٩.

٥٩- ابن منظور: **لسان العرب**، ج ١، ص ٤٧٢.

٦٠- الحموي: **معجم البلدان**، ج ٤، ص ٣٩.

٦١- الخليل: **العين**، ج ٢، ص ١٢٨.

٦٢- ابن منظور: **لسان العرب**، ج ٧، ص ١٨٨.

عَلُوق: يقول الخليل: "والمرأة إذا أرضعت ولد غيرها يقال لها علوق ويجمع على علائق، قال: وبدلت من أم علي شفيقة علوقا وشر الأمهات علوقها"(٦٣).

غَدُور: يقول ابن منظور: "تقول غدر إذا نقض العهد ورجل غادر وغدار وغدير وغدور، وكذلك الأنثى بغير هاء"(٦٤).

قذوع: يقول الخليل: "وامرأة قذوع تأنف من كل شيء"(٦٥).

٢- وزن **فَعيل** بشرط أن يكون معدولا عن مفعول، أو بتعبير آخر على أن يكون على معنى مفعول. يعلق النحاة، بصفة عامة، على الصفات التي على وزن فعيل بمعنى مفعول، يقول ابن هشام: "وقد ينوب فعيل عن مفعول كدهين وكحيل وجريح وطريح ومرجعه إلى السماع، وقيل: "ينقاس فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل، نحو: قدر ورحم لقولهم قدير ورحيم"(٦٦). ويقول ابن عقيل عن وزن فعيل: "وإن لم يستعمل استعمال الأسماء، اي بأن يتبع موصوفه، حذفت منه التاء غالبا، نحو: مررت بامرأة جريح وبعين كحيل، أي مجروحة ومكحولة"(٦٧). ويقول: "ينوب فعيل عن مفعول في الدلالة على معناه، نحو: مررت برجل جريح، وامرأة جريح، وفتاة كحيل وفتى كحيل، وامرأة قتيل ورجل قتيل، فناب جريح وكحيل وقتيل عن مجروح ومكحول ومقتول. ولا ينقاس ذلك في شيء، بل يقتصر فيه على السماع، وهذا معنى قوله وناب نقلا عنه ذو فعيل، وزعم ابن المصنف أن نيابة فعيل عن مفعول كثيرة، وليست مقيسة بالإجماع، وفي دعواه الإجماع على ذلك نظر، فقد قال والده في التسهيل في باب اسم الفاعل عند ذكره نيابة فعيل عن مفعول، وليس مقيسا خلافاً لبعضهم، وقال في شرحه: وزعم بعضهم أنه مقيس في كل فعل ليس له فعيل بمعنى فاعل، كجريح، فإن كان للفعل فعيل بمعنى فاعل لم ينب قياساً كعليم، وقال في باب التذكير والتأنيث: وصوغ فعيل بمعنى مفعول على كثرته غير مقيس، فجزم بأصح القولين كما جزم به هنا، وهذا لا يقتضي نفي الخلاف"(٦٨).

٦٣- الخليل: **العين**، ج ١، ص ١٦٢.

٦٤- ابن منظور: **لسان العرب**، ج ٥، ص ٨.

٦٥- الخليل: **العين**، ج ١، ص ١٤٨.

٦٦- ابن هشام: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، دار الجيل، بيروت، ط ٥، ١٩٩٩م، ج ٣، ص ٢٤٦.

٦٧- ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ج ٤، ص ٩٤.

٦٨- ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج ٣، ص ١٣٨.

ومن أمثلة ما يندرج في هذه الدائرة، أي دائرة ألفاظ الصفات التي وردت على وزن فَعِيْل بمعنى مفعول بلا تاء ما يلي:

أسير، جديد، جريح، خضيب، خمير، رهين، سعير، شريم، طريح، طليح، طريد، كحيل، كسير.

أسير: يقول الفيومي: "وامرأة أسير أيضاً لأن فعيلاً بمعنى مفعول ما دام جاريا على الاسم يستوي فيه المذكر والمؤنث، فإن لم يذكر الموصوف ألحقت العلامة وقيل: قتلت الأسيرة، كما يقال رأيت القتيلة"(٦٩).

جديد: يقول ابن منظور: "والعرب تقول ملاءة جديد بغير هاء لأنها بمعنى مجدودة أي مقطوعة، وثوب جديد جد حديثا أي قطع"(٧٠).

جريح: يقول الفيروز آبادي: "ورجل وامرأة جريح"(٧١). ويقول الرازي: "ورجل جريح وامرأة جريح"(٧٢). يقول ابن سلام: "خضيب ودهين ونحو ذلك فيكون بغير هاء"(٧٣).

خمير: يقول ابن منظور: "وخبز خمير وخبزة خمير عن اللحياني، كلاهما بغير هاء"(٧٤).

رهين: يقول الزمخشري: "والرهينة بمعنى الرهن كالشتيمة والعضيهة بمعنى الشم والعضه، وليست بتأنيث رهين بمعنى مرهون، لأن فعيلا هذا يستوي فيه المذكر والمؤنث، فلو أراد هذا لقال: ذمتى رهين، كما يقال: كف خضيب ولحية دهين"(٧٥).

سعير: يقول ابن منظور: "ونار سعير مسعورة بغير هاء عن اللحياني، وقرئ: ﴿**وَإِذَا الْجَحِيْمُ سُعِّرَتْ**﴾(٧٦) سعرت أيضاً، والتشديد للمبالغة، وقوله تعالى: ﴿**وَكَفَى بِجَهَنَّمَ سَعِيْرًا**﴾(٧٧). قال

٦٩- الفيومي: **المصباح المنير**، ج ١، ص ١٤.

٧٠- ابن منظور: **لسان العرب**، ج ٣، ص ١١١.

٧١- الفيروز آبادي: **القاموس المحيط**، ج ١، ص ٢٧٥.

٧٢- الرازي: **مختار الصحاح**، ص ٤٢.

٧٣- ابن سلام: **غريب الحديث**، ج ٢، ص ١٣٧.

٧٤- ابن منظور: **لسان العرب**، ج ٤، ص ٢٥٦.

٧٥- الزمخشري: **الفائق في غريب الحديث**، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط ٢، ج ٢، ص ١٦.

٧٦- سورة التكوير، الآية: ١٢.

٧٧- سورة النساء، الآية: ٥٥.

الأخفش: هو مثل دهين وصريع، لأنك تقول: سعرت فهي مسعورة، ومنه قوله تعالى: ﴿**فَسُحْقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيْرِ**﴾(٧٨)، أي بعداً لأصحاب النار"(٧٩).

شريم: يقول الزمخشري: "والمرأة الشريم المفضاة"(٨٠).

طريد: يقول ابن منظور: "الطريد المطرود من الناس وفي المحكم المطرود والأنثى طريد وطريدة وجمعهما معا طرائد، وناقة طريد بغير هاء طردت فذهب بها كذلك، وجمعها طرائد"(٨١).

طليح: يقول: "ويقال ناقة طليح بغير هاء"(٨٢). ويقول الخطابي: "يقال: طلح الرجل يطلح طلحا، وبعير طليح وناقة طليح بغير هاء"(٨٣).

كحيل: يقول الفيومي: "وكحيل فعيل، وهي إذا كانت تابعة للموصوف لا يلحقها علامة التأنيث"(٨٤).

كسير: يقول ابن منظور: "والكسير المكسور، وكذلك الأنثى بغير هاء، والجمع كسرى وكسارى، وناقة كسير كما قالوا كف خضيب، والكسير من الشاء المنكسرة الرجل، وفي الحديث لا يجوز في الأضاحي الكسير البيّنة الكسر، قال ابن الأثير المنكسرة الرجل التي لا تقدر على المشي فعيل بمعنى مفعول(٨٥).

لبيس: يقول ابن منظور: "وكذلك ملحفة لبيس بغير هاء"(٨٦).

٣- وزن مِفْعال:

يقول ابن منظور بصدد هذا الوزن: "وتعزب الرجل ترك النكاح وكذلك المرأة، والمعزابة الذي طالت عزوبته حتى ما له في الأهل من حاجة، قال: وليس في الصفات مفعالة غير هذه الكلمة. قال الفراء: ما كان من مفعال كان مؤنثه بغير هاء لأنه انعدل عن النعوت انعدالاً أشدّ من صبور وشكور وما أشبههما مما لا يؤنث، ولأنه شبه بالمصادر لدخول الهاء فيه يقال: امرأة محماق ومذكار ومعطار،

٧٨- سورة الملك، الآية: ١١.

٧٩- ابن منظور: **لسان العرب**، ج ٤، ص ٣٦٥.

٨٠- الزمخشري: **الفائق في غريب الحديث**، ج ٢، ص ٢٣٦.

٨١- ابن منظور: **لسان العرب**، ج ٣، ٢٦٧.

٨٢- ابن الجزري: **النهاية في غريب الحديث والأثر**، ج ٣، ص ١٣١.

٨٣- الخطابي: **غريب الحديث**، ج ٢، ص ٩٤.

٨٤- الفيومي: **المصباح المنير**، ج ٢، ص ٧٠٣.

٨٥- ابن منظور: **لسان العرب**، ج ٥، ص ١٤٠.

٨٦- نفس المصدر، ج ٦، ص ٢٠٢.

قال: وقد قيل: رجل مجذامة إذا كان قاطعاً للأمور جاء على غير قياس، وإنما زادوا فيه الهاء لأن العرب تدخل الهاء في المذكر على جهتين: إحداهما المدح والأخرى الذم إذا بولغ في الوصف قال الأزهري: والمعزابة دخلتها الهاء للمبالغة أيضاً، وهو عندي الرجل الذي يكثر النهوض في ماله"(٨٧). ومن أمثلة ما يندرج في هذه الدائرة، أي دائرة ألفاظ الصفات التي وردت على وزن مفعال بلا تاء ما يلي:

مِتْآم، مذكار، مزواج، مطماع، معطار، معطاء، مِكْثَار، مِنْجاب، مِهْذار.

مِتْآم: يقول الخليل: "وامرأة متآم أي تلد التوأم كثيراً"(٨٨).

مِذْكَار: يقول الخليل: "وامرأة مِذكار إذا أكثرت من ولادة الذكور"(٨٩).

مِزْوَاج: ورد: "امرأة مِزْوَاج كثيرة التزوج وكثيرة الزوجة، أي الأزواج"(٩٠).

مِطْمَاع: يقول الخليل: "وامرأة مِطْمَاع تُطْمِعُ ولا تُمَكِّن"(٩١).

مِعْطَار: يقول الفيروز آبادي: "وامرأة عطرة ومعطارة ومعطرة ومتعطرة وكلاهما معطير ومعطار وناقة معطار ومعطر شديدة حسنة"(٩٢).

مِعْطاء: يذكر المعجم: "ورجل وامرأة معطاء كثير العطاء ج معاط ومعاطي"(٩٣).

مِكْثَـار: ويقول الخليل: "رجل مِكْثار وامرأة مِكْثَـار، وهما الكثيرا الكلام"(٩٤). ويقول ابن منظور: "ورجل مكثر ذو كثر من المال ومكثار ومكثير كثير الكلام، وكذلك الأنثى بغير هاء. قال سيبويه: ولا يجمع بالواو والنون لأن مؤنثه لا تدخله الهاء"(٩٥).

٨٧- ابن منظور: **لسان العرب**، ج ١، ص ٥٩٦.

٨٨- الخليل، **العين**، ج ٨، ص ٤٢٤.

٨٩- نفس المصدر، ج ٥، ص ٣٤٧.

٩٠- الفيروز آبادي: **القاموس المحيط**، ج ١، ص ٢٤٦.

٩١- الخليل: **العين**، ج ٢، ص ٢٧.

٩٢- الفيروز آبادي: **القاموس المحيط**، ج ١، ص ٥٦٧.

٩٣- نفس المصدر، ج ١، ص ١٦٩٢.

٩٤- الخليل: **العين**، ج ٥، ص ٣٤٨.

٩٥- ابن منظور: **لسان العرب**، ج ٥، ص ١٣٢.

مِنْجاب: يقول الخليل: "وامرأة مِنجَاب أي ذلك أولاد نجباء ونساء مناجيب"(٩٦). ويقول الفيروزآبادي: "رجل منجب وامرأة منجبة ومنجاب ولدا النجباء"(٩٧).

مِهْذار: يقول ابن منظور: "والأنثى هَذِرَة ومِهْذَار والجمع المهاذير. قال ابن سيده ولا يجمع مهذار بالواو والنون لأن مؤنثه لا يدخله الهاء"(٩٨).

٤- وزن مِفْعِيل:

ومن أمثلة ما يندرج في هذه الدائرة، أي دائرة ألفاظ الصفات التي وردت على وزن مِفْعِيل بلا تاء ما يلي:

مِئْشِير، محضير، مِعْطِيْر.

مِئْشِير: يقول ابن منظور: "ورجل مئشير وكذلك امرأة مئشير بغير هاء، وناقة مئشير وجواد مئشير يستوي فيه المذكر والمؤنث"(٩٩).

مِحْضِير: يقول ابن منظور: "وفرس مِحضير الذكر والأنثى في ذلك سواء، وفرس محضير ومحضار بغير هاء للأنثى إذا كان شديد الحضر، وهو العدو قال الجوهري: ولا يقال محضار وهو من النوادر وهذا فرس محضير وهذه فرس محضير"(١٠٠).

مِعْطِير: يقول الفيروز آبادي: "وامرأة عطرة ومعطارة ومعطرة ومتعطرة وكلاهما معطير ومعطار وناقة معطار ومعطر شديدة حسنة ومعطير حمراء طيبة العرف، وعَطَّارة وعَطِرَة نافقة في السوق، أو عطرة ومِعْطَارة، ومعطرة كريمة"(١٠١).

٥- وزن مِفْعَل:

ومن أمثلة ما يندرج في هذه الدائرة، أي دائرة ألفاظ الصفات التي وردت على وزن مفعل بلا تاء ما يلي:

مِدْعَس، مِغْشَم، مِقْوَل.

٩٦- الخليل: **العين**، ج ٦، ص ١٥٢.

٩٧- الفيروز آبادي: **القاموس المحيط**، ج ١، ص ١٧٤.

٩٨- ابن منظور: **لسان العرب**، ج ٥، ص ٢٥٩.

٩٩- نفس المصدر، ج ٤، ص ٢١.

١٠٠- نفس المصدر، ج ٤، ص ٢٠١.

١٠١- الفيروز آبادي: **القاموس المحيط**، ج ١، ص ٥٦٧.

مِدْعَس: يقول ابن منظور: "ورجل مِدْعَس طَعَّان، قال:

لتجدني بالأمير برا وبالقناة مدعسا مكرا

إذا غطيف السلمي فرا

... قال سيبويه(١٠٢): "وكذلك الأنثى بغير هاء، ولا يجمع بالواو والنون لأن الهاء لا تدخل مؤنثة"(١٠٣).

مِغْشَم: يقول ابن هشام في الوزن الخامس من الأوزان التي لا تدخلها تاء التأنيث: "والخامس مِفْعَل، كمغشم ومدعس"(١٠٤).

مِقْوَل: يقول ابن منظور: "وحكى سيبويه(١٠٥) مِقْوَل، وكذلك الأنثى بغير هاء، قال: ولا يجمع بالواو والنون لأن مؤنثه لا تدخله الهاء"(١٠٦).

٦- وزن فَعَال:

يستدل سيبويه على مشابهة وزن الجمع لما كان مفرده على وزن فَعَال لوزن الجمع للمفرد الذي على وزن فعول باتفاقهما في امتناع تاء التأنيث منهما، يقول: "وأما فَعَال فبمنزلة فعول، وذلك قولك: صَنَاع وصُنُع، كما قالوا: جَمَاد وجُمُد، وكما قالوا: صبور وصُبُر. ومثله من بنات الياء والواو التي الواو عينها: نَوَار ونُور، وجَوَاد وجُود،وعَوان وعُون؛ فأمر فَعَال كأمر فعول. ألا ترى أن الهاء لا تدخل في مؤنثه كما لا تدخل في مؤنث فعول"(١٠٧). من أمثلة ما يندرج في هذه الدائرة، أي دائرة ألفاظ الصفات التي وردت على وزن فَعال بلا تاء ما يلي:

ثَـقَاف، ثَـقَال، جَواد، حَصَان، ذَرَاع، رداح، صَنَاع، عَوَان.

ثَـقَاف: يقول الفيروز آبادي: "وامرأة ثَـقَاف كسحاب فَطِنَة"(١٠٨).

١٠٢- سيبويه، **الكتاب**، ج ٣، ص ٦٤٠.

١٠٣- ابن منظور: **لسان العرب**، ج ٦، ص ٨٤.

١٠٤- ابن هشام: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج ٤، ص ٢٨٨.

١٠٥- سيبويه، **الكتاب**، ج ٣، ص ٦٤٠.

١٠٦- ابن منظور: **لسان العرب**، ج ١١، ص ٥٧٣.

١٠٧- سيبويه: **الكتاب**، ج ٣، ص ٦٣٩.

١٠٨- الفيروز آبادي: **القاموس المحيط**، ج ١، ص ١٠٢٧.

ثَـقَال: يقول الخليل: "وامرأة ثقال أي ذات مآكم وكفل"(١٠٩).

جَوَاد: يقول ابن منظور: "ورجل جَوَاد سخي وكذلك الأنثى بغير هاء"(١١٠).

حَصَان: يقول الخليل: "وامرأة حَصَان الفرج، قال وبيني حصان الفرج غير ذميمة وموموقة فينا كذاك ووامقة"(١١١).

ذَرَاع: يقول ابن قتيبة: "وامرأة ذراع إذا كانت سريعة الغزل"(١١٢).

رَدَاح: يقول الزمخشري: "الردح صفة كالرَّجَاح والثَّـقَال لما يعظم ويثقل، يقال في الجفنة العظيمة والكتيبة الجمة الفرسان والشجرة الكبيرة والمرأة الثقيلة الأوراك رداح"(١١٣).

صَنَاع: يقول الخليل: "وامرأة صَنَاع، وهي الصَّنَاعة الرقيقة بعمل يديها ويجمع صوانع"(١١٤). ويقول ابن منظور: "قال ابن السكيت امرأة صَنَاع إذا كانت رقيقة اليدين تسوي الأشافي وتخرز الدلاء وتفريها، وامرأة صناع حاذقة بالعمل"(١١٥).

عَوَان: يقول: "والمرأة العَوَان، وهي الثيب"(١١٦).

هَجَان: يقول ابن قتيبة: "الهَجَان الأبيض يقال: رجل هجان وامرأة هجان ورجال هجان ونسوة هجان، هذا الأكثر وربما قيل هجائن، قال أبو زيد: امرأة هجان بينة الهجانة"(١١٧).

٧- وزن فِعَال:

يقول سيبويه في جمع فِعَال: "وأما فِعَال فبمنزلة فَعَال، ألا ترى أنك تقول: ناقة كناز اللحم، وتقول للجمل العظيم: جمل كناز، ويقولون كُنُز، وقالوا: رجل لِكَاك اللحم، وسمعنا العرب

١٠٩- الخليل: **العين**، ج ٥، ص ١٣٧.

١١٠- ابن منظور: **لسان العرب**، ج ٣، ص ١٣٥.

١١١- الخليل: **العين**، ج ٣، ص ١١٨.

١١٢- ابن قتيبة: **غريب الحديث**، تحقيق عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، ط ١، ١٣٩٧هـ، ج ١، ص ٥٠٣.

١١٣- الزمخشري: **الفائق في غريب الحديث**، ج ٢، ص ٥٢.

١١٤- الخليل: **العين**، ج ١، ص ٣٠٤.

١١٥- ابن منظور: **لسان العرب**، ج ٨، ص ٢١٠.

١١٦- ابن الجزري: **النهاية في غريب الحديث والأثر**، ج ٣، ص ٣٢٣.

١١٧- ابن قتيبة: **غريب الحديث**، ج ١، ص ٣٠٧.

يقولون للعظيم كناز .... ومثله جمل دلاث وناقة دلاث"(١١٨). ومن أمثلة ما يندرج في هذه الدائرة، أي دائرة ألفاظ الصفات التي وردت على وزن فِعَال بلا تاء ما يلي:

دِلاث، دِلاص، شِراس، شِنَاق، ضِنَاك، كِلاح، نِيَاف.

دِلاث: يقول ابن منظور: "الدِّلاث السريع من الإبل، وكذلك المؤنث ناقة دِلاث، أي سريعة. قال رؤبة: وخلطت كل دلاث عَلْجَن الدِّلاث السريعة، والجمع كالواحد من باب دِلاص .. قال كثير:

"دلاث العتيق ما وضعت زمامه منيف به الهادي إذا اجتث ذامل"(١١٩).

دِلاص: يقول الفيروز آبادي: "ودرع دلاص ككتاب ملساء لينة"(١٢٠).

شِراس: يقول الخليل: "وأمكنة شِرَاس، أي صلبة خشنة وأرض شرساء وشراس نعت واجب على فِعَال"(١٢١).

شِنَاق: يقول الخليل: "والأنثى شِنَاق وكل فِعَال في النعوت يستوي فيه الذكر والأنثى"(١٢٢). ويقول ابن منظور: "وفرس أشنق ومشنوق طويل الرأس، وكذلك البعير، والأنثى شنقاء وشِنَاق. التهذيب. ويقال للفرس الطويل: شناق ومشنوق .. ابن شميل: ناقة شِنَاق، أي طويلة سطعاء، وجمل شِنَاق طويل في دقة. ورجل شِنَاق وامرأة شِنَاق لا يثنى ولا يجمع، ومثله ناقة نِيَاف وجمل نِيَاف لا يثنى ولا يجمع"(١٢٣). ويقول الحربي: "قال أبو عمرو: شنقها الزمام يشنقها شنقا، أي أمالها وفرس شِنَاق طويل"(١٢٤).

ضِنَاك: يقول ابن الجزري: "والضِّنَاك بالكسر المكتنز اللحم، ويقال للذكر والأنثى بغير هاء"(١٢٥).

١١٨- سيبويه، **الكتاب**، ج ٣، ص ٦٣٩.

١١٩- ابن منظور: **لسان العرب**، ج ٢، ص ١٤٨.

١٢٠- الفيروز آبادي: **القاموس المحيط**، ج ١، ص ٧٩٩.

١٢١- الخليل، **العين**، ج ٦، ص ٢٢٩.

١٢٢- نفس المصدر، ج ٥، ص ٤٢.

١٢٣- ابن منظور: **لسان العرب**، ج ١٠، ص ١٨٨.

١٢٤- إبراهيم بن إسحاق الحربي: **غريب الحديث**، تحقيق سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٥هـ، ج ١، ص ٣٠٨.

١٢٥- ابن الجزري: **النهاية في غريب الحديث والأثر**، ج ٣، ص ١٠٣.

كِلاح: يقول ابن منظور: "وسنة كلاح على فِعَال بالكسر إذا كانت مجدبة"(١٢٦).

نِيَاف: يقول الفيروز آبادي: "وجمل وناقة نياف ككتاب طويل في ارتفاع والأصل نواف وجمل نياف كشداد"(١٢٧). ويقول: "وامرأة نِيَاف، أي طويلة قلبت فيه الواو ياء"(١٢٨).

ويسجل البحث بعض المعالم التي تفيدها مراجعة غياب تاء التأنيث في الصفة:

١- أن غياب التاء قد ورد كثيراً كثرة تجعله ظاهرة تستلزم التفسير؛ فعدم التفسير يؤدي إلى اضطراب القواعد. وقد اقتصر البحث على عشرات النماذج مما تعج به معاجم اللغة المختلفة.

٢- أنه ليس من المقبول أن تضطرب أحكام التاء في الصفات نظراً لقياسيتها التي تتنافى مع مثل هذا الاضطراب، ولذلك تصدى اللغويون العرب لضبطها والتقعيد لها.

٣- أنه يلزم تفسير غياب التاء، مثلما يلزم تفسير زيادتها، إذ القياس في التأنيث أن ترد العلامة الخاصة به لإفادته.

٤- اقتصار غيابها على تقدم الموصوف بالصفة لمنع اللبس؛ مما يعني أن إسقاطها غير مطلق.

٥- أن اللغويين قد استجابوا لكثرة هذه النماذج فوجهوها، وذلك بأحد ثلاثة توجيهات، هي:

- التأويل بمذكر لا يحتاج إلى تاء في صفته مثلما يؤول ما يرد بالتاء مما هو صفة لمذكر بمؤنث، وهو مذهب سيبويه(١٢٩).
- كونها على معنى النسب وعدم جريانها على الفعل أو بنائها عليه، أي أنها ليست من المشتق العامل، وهو مذهب البصريين.
- الاختصاص بالمؤنث، وهو مذهب الكوفيين.

يفيد ابن يعيش ذلك، يقول: "وللبصريين في نحو حائض وطامث وطالق مذهبان، فعند الخليل: أنها على معنى النسب كلابن وتامر، كأنه قيل ذات حيض وذات طمث، وعند سيبويه أنه متأول بإنسان أو شيء حائض، كقولهم غلام ربعة ويفعة على تأويل نفس وسلعة، وإنما يكون ذلك في

١٢٦- ابن منظور: **لسان العرب**، ج ٢، ص ٥٧٤.

١٢٧- الفيروز آبادي: **القاموس المحيط**، ج ١، ص ١١١٠.

١٢٨- عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي: **معجم ما استعجم**، تحقيق: مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٤٠٣هـ، ج ٣، ص ١١٠١.

١٢٩- سيبويه: **الكتاب**، ج ٢، ص ٢١٢.

الصفة الثابتة فأما الحادثة فلا بد لها من علامة التأنيث، تقول: حائضة وطالقة الآن أو غدا. ومذهب الكوفيين يبطله جري الضامر على الناقة والجمل والعاشق على المرأة والرجل"(١٣٠).

يقول ابن يعيش نقضا لمذهب الكوفيين في غياب التاء عن الصفة لاختصاصها بالمؤنث: "لم يطرد فيما كان مختصا بالمؤنث، بل قد جاء أيضاً فيما يشترك فيه الذكر والأنثى، قالوا: جمل بازل، وناقة بازل، وجمل ضامر، وناقة ضامر، قال الأعشى:

عهدى بها في الحى قد سُرْبِلتْ هيفاء مثل المُهْرَةِ الضامر

فإسقاط العلامة مما يشترك فيه القبيلان ... وإن كان أكثر الحذف إنما وقع فيما يختص بالمؤنث"(١٣١).

* **زيادة التاء أو ذكرها على غير وجه في اللغة:**

ينص اللغويون العرب على زيادة تاء التأنيث المتحركة في بعض الصفات التي حقها أن تغيب عنها هذه التاء لوجه من الوجهين السابقين، وهما:

١- بعض الألفاظ الخاصة بالمؤنث.

٢- الأوزان المعدولة عن فاعل ومفعول للمبالغة بأن هذه الزيادة.

وتفيد مراجعة النماذج المختلفة التي تزيد فيها هذه التاء ما يلي:

* كثرة النماذج الواردة بالتاء على غير استحقاق لكونها صفة تخص المؤنث.
* أن هذه الكثرة تخرج هذه النماذج عن حد القلة، وتجعلها ظاهرة تستلزم تفسيراً ومعالجة.

ألفاظ صفات خاصة بالمؤنث وردت بالتاء على غير ما نصت قواعد اللغويين:

من أمثلة هذه القائمة ما يلى:

بهيرة، بهيلة، مبيضة، حالية، مسودة، شهيرة، عَنْدَلَة، مُغِيْبَة، قَدِعَة، مهيرة.

بهيرة: يقول الخليل: "وامرأة بهيرة قصيرة ذليلة الخلقة، ويقال: هي الضعيفة المشي"(١٣٢).

بهيلة: يقول الخليل: "وامرأة بهيلة لغة في البهيرة"(١٣٣).

١٣٠- ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج ١، ص ٢٤٩.

١٣١- نفس المصدر، ج ٥، ص ١٠١- ١٠٢.

١٣٢- المصدر السابق، ج ٤، ص ٤٨.

١٣٣- المصدر السابق، ج ٤، ص ٥٥.

مُبْيضَة: يقول الفيروز آبادي: "وامرأة مُبْيضَة ولدت البيضان ومُسْوِدَة ضدها"(١٣٤).

حالية: يقول الخليل: "وامرأة حالية ومتحلية"(١٣٥). ويقول ابن منظور: "وحليت المرأة حليا، وهي حال وحالية استفادت حليا أو لبسته"(١٣٦).

مُسْوِدَة: يقول الفيروز آبادي: "وامرأة مُبْيضَة ولدت البيضان ومُسْوِدَة ضدها"(١٣٧).

مسكينة: يقول ابن هشام: "وشذ امرأة مسكينة وسمع مسكين على القياس"(١٣٨).

شهيرة: يقول الخليل: "وامرأة شهيرة وهي العريضة الضخمة، وأتان شهيرة مثلها"(١٣٩).

عَنْدَلَة: يقول الخليل: "وامرأة عَنْدَلَة ضخمة الثديين"(١٤٠).

مغيبة: يقول: "وامرأة مُغِيْبَة ومُغِيْب غاب عنها زوجها، وتصحيح الياء لغة، ومنه لا يَخْلُوَنَّ رجل بمُغِيْبَة، وإن قيل حموها"(١٤١).

قَدِعَة: يقول الخليل: "وامرأة قَدِعَة قليلة الكلام كثيرة الحياء ونسوة قَدِعَات"(١٤٢).

مهيرة: يقول الخليل: "وامرأة مهيرة غالية المهر والمهائر الحرائر وهُنَّ ضد السراري"(١٤٣).

إن النصوص السابقة تظهر مخالفة بعض الصفات الخاصة بالمؤنث لما قرره النحاة بأن وردت بالتاء على خلاف ما قرروه من عدم حاجتها إلى مثل هذه التاء التي تكون للفرق بين المذكر والمؤنث، بل إن بعضها لم يرد إلا بالتاء على الرغم من اختصاصه بالمؤنث مما يحتاج إلى توجيه وتخريج. وقد خرجت بعض ألفاظ وردت على الأوزان المعدولة عن فاعل أو مفعول للمبالغة بورودها

١٣٤- الفيروز آبادي: **القاموس المحيط**، ج ١، ص ٨٢٣.

١٣٥- الخليل: **العين**، ج ٣، ص ٢٩٦.

١٣٦- ابن منظور: **لسان العرب**، ج ١٤، ص ١٩٥.

١٣٧- الفيروز آبادي: **القاموس المحيط**، ج ١، ص ٨٢٣.

١٣٨- ابن هشام: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج ٤، ص ٢٨٨.

١٣٩- الخليل: **العين**، ج ٣، ص ٤٠٠.

١٤٠- الفيروز آبادي: **القاموس المحيط**، ج ١، ص ١٣٤٠.

١٤١- ابن المطرز: **المغرب في ترتيب المعرب**، تحقيق محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، مكتب أسامة بن زيد، حلب، ط ١، ١٩٧٩م، ج ٢، ص ١١٩.

١٤٢- الخليل: **العين**، ج ١، ص ١٤٤.

١٤٣- المصدر السابق: ج ٤، ص ٥٠.

بالتاء كذلك على خلاف ما تقرر لها. وقد ترد بالتاء فقط، أي وجوبا، كما ترد بالتاء جوازا، أي بها وبدونها، ومن ذلك ما يلى:

- **وزن فعول بالتاء: عدوة:**

يقول العكبري: "يقال في المؤنث هي عدو كما يقال حائض وقد سمع عدوة"(١٤٤). ويذكر الخليل ورود التاء التي للمبالغة في هذا الوزن، يقول: "ورجل ملولة وامرأة كذلك"(١٤٥).

- **وزن فعيل بالتاء: خصلة ذميمة، فَعْلَةٌ حميدة:**

يقول ابن عقيل عن زيادة التاء على وزن فعيل: "وقد تلحقه التاء قليلا نحو خصلة ذميمة أي مذمومة وفعلة حميدة أي محمودة"(١٤٦). ويفسر الخليل بعض التاء في صيغة فعيل، يقول: "وامرأة حثيثة في موضع حاثة، وامرأة حثيث في موضع محثوثة"(١٤٧) فسّر التاء بأن الوزن على معنى فاعل لا مفعول.

- **وزن مفعال بالتاء:**

معطارة: يقول ابن منظور: "وامرأة عطرة ومعطير ومُعَطَّرَة يتعهدان أنفسهما بالطيب ويكثران منه، فإذا كان ذلك من عادتها فهي معطار ومعطارة"(١٤٨).

ميقانة: يقول ابن منظور: "ورجل ميقان كذلك عن اللحياني والأنثى ميقانة بالهاء وهو أحد ما شذ من هذا الضرب"(١٤٩).

- **وزن مفعيلة بالتاء: مسكينة:**

يقول ابن منظور: "والأنثى مسكينة، قال سيبويه شبهت بفقيرة حيث لم تكن في معنى الإكثار، وقد جاء مسكين أيضاً للأنثى، قال تأبط شراً:

قد أطعن الطعنة النجلاء عن عرض كفرج خرقاء وسط الدار مسكين

عنى بالفرج ما انشق من ثيابها"(١٥٠).

١٤٤- العكبري: **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق محمد علي البجاوي، مطبعة إحياء الكتب العربية، القاهرة، ج ٢، ص ١٦٨.

١٤٥- الخليل: **العين**، ج ٨، ص ٣٢٤.

١٤٦- ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج ٤، ص ٩٤.

١٤٧- الخليل: **العين**، ج ٣، ص ٢٣.

١٤٨- ابن منظور: **لسان العرب**، ج ٤، ص ٥٨٢.

١٤٩- نفس المصدر، ج ١٣، ص ٤٥٨.

١٥٠- ابن منظور: **لسان العرب**، ج ١٣، ص ٢١٧.

٦- توجيه اللغويين العرب القدامى لوجود التاء وزيادتها وحذفها:

يبين البحث، فيما يلي، موقف التراث العربي من ظاهرة تاء التأنيث الأصلية، وهو وجودها لغرض من الأغراض اللغوية، ومن ظاهرتيها الفرعيتين، وهما غيابها عما حقها أن ترد فيه، وزيادتها على ما حقها ألا ترد فيه. وهما تمثلان ظاهرتين فرعيتين من جهة ما يلي:

- أن غياب تاء التأنيث يفيد ورود الدلالة دون الدال، أو بتعبير التحليل الصرفي الدقيق غياب المورفيم مع قيام الدلالة.

- أن زيادة التاء عما حقها ألا ترد فيه يفيد ورود علامة دون دلالة جديدة مما يخل بمقصد الاقتصاد في اللغة ويفوته، إذ أصل العلامة أن تقتصد اللغة بذكر العلامة فلا تحتاج إلى كلمة أخرى أو تركيب آخر؛ إذ تقوم العلامة بما يقوم به لفظ آخر، أو تركيب جديد، فالتثنية، كما يقرر النحاة، تغنى عن تركيب العطف، إذ رجلان تغنى عن تركيب "رجل ورجل" مثلا.

وسيعرض البحث لتفسير غياب التاء قبل تفسير زيادتها، إذ غياب التاء فرع على مطلق وجودها، وزيادتها فرع على غيابها، أي أنه يرد حيث كان حقها وفق مقتضى قواعد اللغويين غيابها، إذ الأصل أن توجد التاء في صفات المؤنث، فغابت في كثير من النماذج ففسَّر اللغويون العرب غيابها، ثم وردت نماذج أخرى تخضع للتفسير الذي يقضى بغياب التاء فكانت زائدة في مثل هذه النماذج.

* **توجيه التاء:**

يحرص اللغويون العرب على توجيه التاء، ويحرصون في توجيهها على التماس دلالة لها لئلا تكون زائدة بلا معنى الأمر الذي يتناقض مع حق العلامات في اللغة، وينقض مبدأ الاقتصاد. وهم يذكرون لورود التاء في الصفة ثلاثة أوجه تكون لها عندما تدخل هذه التاء على الصفة، كما يذكرون أوجها أخرى تكون لها مع غير الصفة، وأوجهها مع الصفة هي:

* **إفادة التأنيث،** أو بالتعبير الدقيق الفرق بين المذكر والمؤنث، يقول ابن يعيش عن تفريقها بين المذكر والمؤنث في كل من الصفة والاسم: "ودخولها على وجوه: للفرق بين المذكر والمؤنث في الصفة كضاربة ومضروبة وجميلة، وهو الكثير الشائع، وللفرق بينهما في الاسم كامرأة وشيخة وإنسانة وغلامة ورجلة وحمارة وأسدة وبرذونة، وهو قليل"(١٥١).

* **إفادة الحدوث لا الإطلاق،** يقول الزمخشري عن سقوط التاء من صفة المؤنث: "يكون ذلك في الصفة الثابتة، فأما الحادثة فلا بد لها من علامة التأنيث، تقول: حائضة وطالقة الآن

١٥١- ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج ١، ص ٢٤٨.

وغدا"(١٥٢). يقرر الرضي أن التاء ترد للفرق بين الحدوث والإطلاق في المنسوب والصفة المشبهة، وللفرق بين المذكر والمؤنث في اسم الفاعل واسم المفعول، يقول: "إن الأغلب في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل بالاستقراء، ثم حُمِل اسما الفاعل والمفعول عليه لمشابهتهما له لفظاً ومعنى ... لألحقا التاء للتأنيث كما يلحق الفعل، ثم جاء مما هو على وزن الفاعل ما يقصد به مرة الحدوث كالفعل ومرة الإطلاق وقصدوا الفرق بين المعنيين فأنّثوا بتاء التأنيث ما قصدوا فيه الحدوث الذي هو معنى الفعل كتأنيث الفعل لمشابهته له معنى بخلاف ما قصدوا فيه الإطلاق ليكون ذلك فرقا بين المعنيين، وأما الصفة المشبهة والاسم المنسوب بالياء فلم يقصد في شيء منهما مرة الحدوث ومرة الإطلاق حتى يفرق بين المعنيين بإلحاق التاء في أحدهما دون الآخر، بل كانا أبدا للإطلاق"(١٥٣).

* **إفادة المبالغة**، يقولون: "أنها قد تلى غير فارقة كقولهم ملولة وفروقة، فإن التاء فيها للمبالغة، ولذلك تلحق المؤنث والمذكر"(١٥٤).

ومما يقوله ابن يعيش عن أوجه تاء التأنيث: "ودخولها على وجوه للفرق بين المذكر والمؤنث في الصفة كضاربة ومضروبة وجميلة وهو الكثير... وللمبالغة في الوصف كعلامة ونسابة وراوية وفروقة... ويجمع هذه الأوجه إنها تدخل للتأنيث وشبه التأنيث"(١٥٥).

على أن ما يريد البحث الحالي أن يقف عليه من وجوه تاء التأنيث التي يذكر النحاة أنها ترد عليها مع الاسم دون الصفة هو ورودها لتأكيد التأنيث، يقول ابن يعيش عن هذا الوجه: "ودخولها على وجوه ... ولتأكيد التأنيث كناقة ونعجة"(١٥٦).

والحقيقة أنه قيام هذا الوجه في الصفة يمكن أن ينفى عن النماذج الكثيرة التي وردت فيها التاء على غير استحقاق نقضها لأصل القاعدة، إذ ستكون على جهة تأكيد التأنيث مثلما تكون عليه عندما تدخل على الاسم. أي أن هذا الوجه الذي يعتمده اللغويون العرب في تاء التأنيث مع الاسم إذا

١٥٢- الزمخشري: **المفصل بشرح ابن يعيش**، ج ٥، ص ١٠٠.

١٥٣- الرضي: **شرح الكافية**، ج ٢، ص ١٦٥- ١٦٦.

١٥٤- الأشموني: **شرحه على ألفية بن مالك**، ج ٤، ص ٩٥-٩٦.

١٥٥- ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج ١، ص ٢٤٨-٢٤٩.

١٥٦- نفس المصدر، ج ١، ص ٢٤٨-٢٤٩.

مدت مظلته وأجرى عليها حالة دخولها على الصفة يجعل التاء غير زائدة. وسوف يفصل البحث الحديث عن هذا التوجيه في توجيهه الخاص لزيادة التاء في الصفة فيما بعد.

* **توجيه غياب التاء:**

يتلخص موقف اللغويين العرب من غياب التاء على غير وجه فيما يلي:

١- أن تفسير اللغويين الكوفيين هو رجوع غيابها إلى عدم الحاجة إليها مع ما اختص بالمؤنث من الألفاظ، إذ لا اشتراك بين المذكر والمؤنث حتى نفصل بينهما. يقول ابن يعيش: "وذهب الكوفيون إلى أن سقوط التاء من هذه الأشياء لأنها معانٍ مخصوص بها المؤنث، فاستغنى عن علامة التأنيث، إذ العلامة إنما يؤتى بها عند الاشتراك في المعنى للفصل، فأما إذا لم يكن هناك اشتراك فلا حاجة إلى علامة. ورأيت ابن السكّيت قد علل بذلك في إصلاحه، وهو يفسد من وجوه: أحدها: أن ذلك لم يطرد فيما كان مختصا بالمؤنث، بل قد جاء أيضاً فيما يشترك فيه الذكر والأنثى، قالوا: جمل بازل وناقة بازل وجمل ضامر وناقة ضامر، قال الأعشى:

عهدى بها في الحى قد سُرْبِلَتْ هيفاء مثل المُهْرَةِ الضامر

فإسقاط العلامة مما يشترك فيه القبيلان دليل على فساد ما ذهبوا إليه، وإن كان أكثر الحذف إنما وقع فيما يختص بالمؤنث. الثاني: أنه ينتقض ما ذهبوا إليه بقولهم مرضعة بإثبات التاء فيما يختص بالمؤنث. الثالث: أن التاء ملحق مع فعل المؤنث، نحو حاضت المرأة وطلقت الجارية، ولو كان اختصاصه بالمؤنث يكفى فارقاً لم يفترق الحال بين الصفة والفعل فاعرفه"(١٥٧).

٢- أن تفسير الكوفيين المشار إليه سابقا ذو وجاهة علمية على الرغم مما اعترض به بعض البصريين من أن هذا هو الغالب فحسب، ذلك أن مثل هذا التفسير يقوم بأمرين، هما:

* تطويع اللفظ للمعنى لا العكس، إذ إنه يجعل من قيام دلالة التأنيث سببا لعدم الحاجة إلى علامتها نظراً لقيامها باختصاص الألفاظ بالمؤنث.

* رصده لنوعين من التأنيث، هما:

- التأنيث المعجمي الذي يتحقق بتخصيص ألفاظ للمؤنث تستخدم في مقابل ألفاظ أخرى للمذكر.
- التأنيث الصرفي بعلامة صرفية قياسية تخص المؤنث وتفصله عن المذكر.

١٥٧- ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج ٥، ص ١٠١-١٠٢.

وإذا راجعنا هذين النوعين من التأنيث في العربية وجدنا ما يلي:

- اعتماد الأسماء على التأنيث المعجمي أكثر من اعتمادها على التأنيث الصرفي، وذلك واضح من ورود ألفاظ، نحو: رجل وامرأة، أسد ولبؤة، حمار وأتان، ثم ورود مؤنث منها بالتاء، نحو: رجلة، أسدة، حمارة. يقول ابن يعيش عن المؤنث: "وإنما حذفت التاء من اللفظ للاستغناء عن العلامة باختصاص الاسم بالمؤنث"(١٥٨). ويقول كذلك: "وهو قليل لأن الأنثى لها اسم تنفرد به"(١٥٩). ويقول عن سبب ورود تاء التأنيث في الكلم: "وللفرق بينهما في الاسم كامرأة وشيخة وإنسانة وغلامة ورجلة وحمارة وأسدة وبرذونة، وهو قليل"(١٦٠).

- اعتماد الصفات على التأنيث الصرفي أكثر من اعتمادها على التأنيث المعجمي، يقول الزمخشري عن تاء التأنيث: "للفرق بين المذكر والمؤنث في الصفة كضاربة ومضروبة وجميلة، وهو الكثير الشائع"(١٦١). وورود ألفاظ خاصة بالمؤنث في الصفات هو موضوع هذا البحث.

٣- أن هذا التفسير، وهو تفسير غياب التاء عن بعض الألفاظ باختصاصها بالمؤنث لم يستوفِ الحالات التي غابت عنها التاء، مما ألجأ النحاة إلى ضبط الحالات التي غابت فيها التاء من خلال تحديد دائرة ما غابت عنه التاء مما لا يَخُصُّ المؤنث، وهو ما وجدوه في أوزان المبالغة المذكورة من قبل.

٤- أن اللجوء إلى تحديد غياب التاء بضبط الوزن وتحديده لا يلجأ إليه عند الكوفيين إلا عندما لا يختص اللفظ بالمؤنث، إذ اختصاص اللفظ بالمؤنث كافٍ في إفادة التأنيث، وبالتالي كافٍ لأن تغيب التاء، ولا يلجأ إليه عند البصريين إلا إذا جرت الصفة على الفعل، ولم تجر على النسب، ولا يلجأ عليه عند سيبويه إلا إذا لم يمكن تأويلها بمذكر لا يحتاج إلى علامة تأنيث.

٥- أن تفسير سيبويه الذي يقضي بتأويل ما ورد بلا تاء بمذكر يمثل عكس التفسير السابق الذي يقول به الكوفيون، إذ إنه يُطَوِّعُ المعنى للفظ، فيفترض مدلولاً مذكراً ليناسب اللفظ المذكر أو الخالي من التاء.

١٥٨- ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج ٥، ص ٩٦.

١٥٩- المصدر السابق، ج ٥، ص ٩٨.

١٦٠- المصدر السابق، ج ١، ص ٢٤٨.

١٦١- الزمخشري: **المفصل بشرح ابن يعيش**، ج ٥، ص ٩٦.

٦- أن التفسير الثالث لغياب التاء، وهو الذي يقول به البصريون، والذي يتمثل في عدم جريان الصفة على الفعل، ذو بعدين، هما:

* يُقَدِّمُ دلالة جديدة للتاء، وهي الفرق بين الحدوث والإطلاق التي بَيَّنَها الرضي بالتفصيل، يقول: "إن الأغلب في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل بالاستقراء، ثم حُمِل اسما الفاعل والمفعول عليه لمشابهتهما له لفظاً ومعنى ... فألحقا التاء للتأنيث كما يلحق الفعل، ثم جاء مما هو على وزن الفاعل ما يقصد به مرة الحدوث كالفعل ومرة الإطلاق وقصدوا الفرق بين المعنيين فأنَّثوا بتاء التأنيث ما قصدوا فيه الحدوث الذي هو معنى الفعل كتأنيث الفعل لمشابهته له معنى بخلاف ما قصدوا فيه الإطلاق ليكون ذلك فرقا بين المعنيين، وأما الصفة المشبهة والاسم المنسوب بالياء فلم يقصد في شيء منهما مرة الحدوث ومرة الإطلاق حتى يفرق بين المعنيين بإلحاق التاء في أحدهما دون الآخر، بل كانا أبدا للإطلاق"(١٦٢).

* يعتمد على أن معنى الحدثية قد ضعف في مثل هذه الصفات، وغلب عليها معنى الاسمية أو الذات فضعف قياس التاء فيها. وهم يعبّرون عن ضعف الحدثية وغلبة الاسمية عليها بجريانها على النسب وعدم جريانها على الفعل. يُوَجّه البصريون ما جاء بغير التاء، يقول الزمخشري: "وللبصريين في نحو حائض وطامث وطالق مذهبان، فعند الخليل أنه على معنى النسب كلابن وتامر كأنه قيل ذات حيض وذات طمث، وعند سيبويه أنه متأول بإنسان أو شيء حائض، كقولهم غلام ربعة يفعة على تأويل نفس وسلع"(١٦٣).

وقد جمع بعضهم مختلف تفسيرات زيادة التاء، يقول الفيومي: "طالق بغير هاء. قال الأزهري: وكلهم يقول طالق بغير هاء، قال وأما قول الأعشى:

أيا جارتا بيني فإنك طالقة كذاك أمور الناس غاد وطارقة

فقال الليث: أراد طالقة غداً، وإنما اجترأ عليه، لأنه يقال طلقت فحمل النعت على الفعل. وقال ابن فارس أيضاً: امرأة طالق طلقها زوجها وطالقة غداً، فصرح بالفرق لأن الصفة غير واقعة، وقال ابن الأنباري: إذا كان النعت منفرداً به الأنثى دون الذكر لم تدخله الهاء نحو طالق وطامث

١٦٢- الرضي: **شرح الكافية**، ج ٢، ص ١٦٥ -١٦٦.

١٦٣- الزمخشري: **المفصل بشرح ابن يعيش**، ج ٥، ص ١٠٠.

وحائض لأنه لا يحتاج إلى فارق لاختصاص الأنثى به، وقال الجوهري يقال: طالق وطالقة، وأنشد بيت الأعشى وأجيب عنه بجوابين: أحدهما ما تقدم، والثاني أن الهاء لضرورة التصريع على أنه معارض بما رواه ابن الأنباري عن الأصمعي قال أنشدني أعرابي من شق اليمامة البيت فإنك طالق من غير تصريع فتسقط الحجة به. قال البصريون: إنما حذفت العلامة لأنه أريد النسب، والمعنى امرأة ذات طلاق وذات حيض، أي هي موصوفة بذلك حقيقة، ولم يجروه على الفعل، ويحكى عن سيبويه أن هذه نعوت مذكرة وصف بهن الإناث كما يوصف المذكر بالصفة المؤنثة، نحو: علاّمة ونسَّابة، وهو سماعي"(١٦٤).

* **توجيه زيادة التاء:**

يتمثل موقف اللغويين العرب من ذكر التاء على غير وجه فيما يلي:

- أن توجيه النحاة لزيادة تاء التأنيث أو ذكرها على غير وجه قد تردد بين تفسير الظاهرة والاقتصار على وصفها بأنها من قبيل الشاذ الذي لا وجه له أو القليل على الرغم من شيوع هذه الظاهرة، إذ قدموا لذلك أموراً:

* تسويغ زيادة التاء لكونها الأصل، يقول الأزهري بعد روايته قول فصحاء العرب: "امرأة عاشق، ولحية ناصل، قال: ولو قال قائل جارية بالغة لم يكن خطأ لأنه الأصل"(١٦٥).

* تأويل زيادة التاء بحمل اللفظ على أحد أمرين:

نظيره: كحمل مسكينة على فقيرة. يقول الرازي: "والمرأة مسكينة ومسكين أيضاً، وإنما قيل بالهاء ومفعيل ومفعال يستوي فيهما الذكر والأنثى تشبيها بالفقيرة"(١٦٦). ويقول الفيومي: "والمرأة مسكينة، والقياس حذف الهاء لأن بناء مفعيل ومفعال في المؤنث لا تلحقه الهاء، نحو: امرأة معطير ومِكْسَال، لكنها حملت على فقيرة"(١٦٧). وقد عبّر سيبويه عن الحمل على النظير بالتشبيه، ينقل عنه ابن منظور يقول: "والأنثى مسكينة، قال سيبويه: شبهت بفقيرة حيث لم تكن في معنى الإكثار، وقد جاء مسكين أيضاً للأنثى، قال تأبط شراً:

قد أطعن الطعنة النجلاء عن عرض كفرج خرقاء وسط الدار مسكين

١٦٤- الفيومي: **المصباح المنير**، ج ٢، ص ٣٧٦.

١٦٥- ابن منظور: **لسان العرب**، ج ٨، ص ٤٢٠.

١٦٦- الرازي: **مختار الصحاح**، ج ١، ص ١٢٩.

١٦٧- الفيومي: **المصباح المنير**، ج ١، ص ٢٨٣.

عنى بالفرج ما انشق من ثيابها"(١٦٨).

نقيضه: في نحو عدوة، يقول ابن الأنباري: "قد يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ألا ترى أنهم قالوا امرأة عدوة كما قالوا صديقة وقالوا ملحفة جديدة كما قالوا عتيقة"(١٦٩). ويقول ابن منظور: "والعرب قد تبني الشيء على ضده كما قالوا عدوة بناء على صديقة وفعول إذا كان بمعنى فاعل لا تدخله الهاء قال مرداس بن أدية:

وإن يعرين إن كسي الجواري فتنبو العين عن كرم عجاف"(١٧٠).

* **جعل ما ورد بالتاء مما ظاهر التاء فيه الفرق بين المذكر والمؤنث شاذاً**، يقول الأشموني: "وما تليه تاء الفرق من ذي الأوزان الأربعة فشذوذ فيه"(١٧١).

* **جَعْل ما ورد بالتاء مما ظاهر التاء فيه الفرق بين المذكر والمؤنث من قبيل القليل**، يقول بعضهم: "وقد تلحقه التاء قليلا، نحو خصلة ذميمة، أي مذمومة، وفعلة حميدة، أي محمودة"(١٧٢). ويقول: حائض، قال الفراء: يقال أيضاً: حائضة في لغة قليلة"(١٧٣). ويقول الفيومي: "والمرأة حائض لأنه وصف خاص، وجاء حائضة أيضاً بناء له على حاضت"(١٧٤).

٧- توجيه البحث لغياب التاء وذكرها:

يوجه البحث الحالي كلا من غياب التاء وزيادتها لا أصل التاء، إذ ليس ثمة إشكال في أصلها، وإنما الإشكال الذي يحتاج إلى إعادة نظر وتحليل.

* **موقفه من غياب التاء فيما ورد من استعمال العرب:**

يتلخص موقف البحث الحالي من غياب التاء فيما يلي:

١٦٨- ابن منظور: **لسان العرب**، ج ١٣، ص ٢١٧.

١٦٩- ابن الأنباري: **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ج ٢، ص ٦٣٠.

١٧٠- ابن منظور: **لسان العرب**، ج ٩، ص ٢٣٤.

١٧١- الأشموني: **شرحه على ألفية ابن مالك**، ج ٤، ص ٩٦.

١٧٢- ابن عقيل: **شرحه على ألفية ابن مالك**، ج ٢، ص ٤٣٢.

١٧٣- أبو زكريا يحيى بن شرف النووي: **تحرير ألفاظ التنبيه**، تحقيق: عبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ، ص ٤٤.

١٧٤- الفيومي: **المصباح المنير**، ج ١، ص ١٥٩.

١- أن المادة اللغوية الواردة لغياب التاء غير قليلة، ولا يجوز تركها دون تقعيد ووصفها بالشذوذ، إذ ذلك سيكون نقضا لقاعدة التأنيث بالعلامة في الصفات قياسا.

٢- أن توجيه الكوفيين لها بأن الاختصاص يفيد التأنيث، وضبط ما سوى ما اختص بالمؤنث بالأوزان المعدولة عن فاعل أو مفعول للمبالغة أولى من تركها بلا تقعيد ووصفها بالشذوذ. بل إن فيما يذكره الكوفيون من أن التأنيث مستفاد من اختصاص اللفظ بالمؤنث وعيا بطريق من طرق دلالة التأنيث، وهي الطريق المعجمية.

٣- أن قبول الاختصاص بالمؤنث ضابطاً لغياب العلامة يمكن أن يقتصر فيه على أنه ضابط غالب لا لازم لتفادى الاعتراض الذي يقدمه البصريون، والبصريون أنفسهم يشهدون بأن أكثر الحذف إنما يقع فيما يختص بالمؤنث يقول ابن يعيش: "ورأيت ابن السكِّيت قد علل بذلك في إصلاحه، وهو يفسد من وجوه: أحدها أن ذلك لم يطرد فيما كان مختصا بالمؤنث، بل قد جاء أيضاً فيما يشترك فيه الذكر والأنثى، قالوا: جمل بازل وناقة بازل وجمل ضامر وناقة ضامر، قال الأعشى:

عهدي بها في الحي قد سُرْبِلَتْ هيفاء مثل المُهْـرَةِ الضامـر

فإسقاط العلامة مما يشترك فيه القبيلان دليل على فساد ما ذهبوا إليه، وإن كان أكثر الحذف إنما وقع فيما يختص بالمؤنث"(١٧٥).

٤- أن غير الغالب الذي تغيب عنه العلامة مع عدم اختصاصه بالمؤنث يمكن أن يكون لشيوعه في المؤنث لا اختصاصه به. ويعني ذلك أن الضابط الجامع لذلك أن تغيب التاء عما يختص بالمؤنث أو يشيع في المؤنث أكثر منه في المذكر، كما يمكن أن تكون هذه الألفاظ التي يشترك فيها المذكر والمؤنث جملة ألفاظ معدودة فحسب، فتضبط بحصرها لا بتقعيد لها.

* **موقفه من زيادة التاء فيما ورد من استعمال العرب:**

يتلخص موقف البحث الحالى من زيادة التاء فيما ورد من نماذج في تراثنا اللغوي من ألفاظ الصفات التي نصوا على أن حقها عدم التاء فيها فيما يلي:

١- أن المادة اللغوية الواردة بزيادة التاء في ألفاظ الصفات الخاصة بالمؤنث غير قليلة، فلا يجوز تركها دون تقعيد ووصفها بالشذوذ أو الندرة كما فعل الخليل في بعض الشواهد: يقول: "ورخيم وقطيع

١٧٥- ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج ٥، ص ١٠١-١٠٢.

فعيل في موضع مفعول يستوي فيه الذكر والأنثى تقول: رجل قتيل وامرأة قتيل، وربما خالف شاذاً أو نادراً بعض العرب"(١٧٦).

٢- أن القول البصري بأن التاء تفيد الفرق بين الحدوث والإطلاق يضيف دلالة لا تتقرر إلا بمثل هذا القول.

٣- أن التسليم بدلالة الفرق بين الحدوث والإطلاق بوصفها دلالة من دلالات التاء لا يتناقض مع امتناع التاء عما يختص بالمؤنث أو يكثر فيه لكون التسليم بالأول إثباتا لدلالة العلامة، والثاني ضابطاً لغياب هذه العلامة، فكل منهما متوجه إلى موضوع خاص به.

٤- أن توجيه التاء في الصفة ينبغي أن يكون كما يلي:

* التوجيه على الفرق بين المذكر والمؤنث ما أمكن ذلك.
* التوجيه على الفرق بين الحدوث والإطلاق أو على المبالغة إذا لم يمكن التوجيه على الفرق بين المذكر والمؤنث.
* التوجيه على تأكيد التأنيث إذا لم يكن هناك من معنى زائد يراد منها. وينطبق هذا على الحالات التي نص اللغويون العرب على زيادتها شذوذاً أو ندرة.

٥- أن أسس القول بزيادة التاء في الصفة على جهة توكيد التأنيث كما يلي:

أ: أسس سماعية:

١- ورود الكثير من شواهد الصفات الخاصة بالمؤنث بتاء التأنيث زائدة وجوبا، أي دون أن تتخلف هذه التاء على نحو ما بَيَّن البحث آنفاً، الأمر الذي لا بد أن يحملنا على توجيهه على كونها للتأكيد.

٢- ورود الكثير من شواهد الصفات الخاصة بالمؤنث بتاء التأنيث جوازاً، أي بزيادة التاء وبدونها، الأمر الذي لا يجوز تركه على جهة الشذوذ، إذ هو من الكثرة بمكان تنخرم معه أصل قاعدة غياب تاء التأنيث عن الصفات الخاصة بالمؤنث إذ لم تفسر هذه الشواهد.

٣- نص اللغويين العرب القدامى على أن العدول إلى الأصل غير ممتنع، يقول الأزهري بعد روايته قول فصحاء العرب: "امرأة عاشق، ولحية ناصل، قال: ولو قال قائل: جارية بالغة، لم يكن خطأ لأنه الأصل"(١٧٧).

١٧٦- الخليل: **العين**، ج ١، ص ١٣٧.

١٧٧- ابن منظور: **لسان العرب**، ج ٨، ص ٤٢٠.

ب: القياسية:

١- ورود العلامات والأوزان الصرفية لمطلق التأكيد، يقول الرضي عن وزن أفعل المزيد: "وبمعنى فعل كقلت البيع وأقلته. وقد ذكرنا أنه لا بد للزيادة من معنى، وإن لم يكن إلا التأكيد"(١٧٨). ويقول ابن الحاجب عن وزن فعَّل: "وبمعنى فعَل، نحو: زِلْتُه وزيلته"(١٧٩)، ويشرح الرضي هذا الأمر، يقول: "قوله بمعنى فَعَل كسافرت بمعنى سفرت، أي خرجت إلى السفر، ولا بد في سافرت من المبالغة كما ذكرنا، وكذا ناولته الشيء، أي نُلْتُه، بضم النون، أي أعطيته، وقرئ: إن الله يدفَع ويدافع"(١٨٠). ويقول الرضي عن وزن تفاعل في **شرح شافية** ابن الحاجب: "قوله وبمعنى فَعَل لا بد فيه من المبالغة كماتقدم"(١٨١). ويقول في **شرح الشافية** أيضاً عن استفعل: "قوله بمعنى فَعَل، نحو قرَّ واستقر، ولا بد في استقر من مبالغة"(١٨٢).

٢- ورود التاء في الأسماء المؤنثة زائدة لتأكيد التأنيث، فقد نصَّ اللغويون العرب على زيادة تاء التأنيث في الأسماء الخاصة بالمؤنث على جهة تأكيد التأنيث لا التأنيث، يقولون عن تاء التأنيث في الاسم: "تأتي لتأكيد التأنيث، وهو قليل، نحو ناقة ونعجة، وذلك أن الناقة مؤنثة من جهة المعنى لأنها في مقابلة جمل، وكذلك نعجة في مقابلة كبش، فهو بمنزلة عناق وأتان، فلم يكن محتاجا إلى علم التأنيث، وصار دخول العلم على سبيل التأكيد لأنه كان حاصلاً قبل دخوله"(١٨٣).

١٧٨- الرضي: **شرح الشافية مع شرح شواهده** للبغدادي، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م، ج ١، ص ٩١.

١٧٩- ابن الحاجب: **الشافية بشرح الرضي وشرح شواهده** للبغدادي، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م، ج ١، ص ٩٢.

١٨٠- الرضي: **شرح الشافية**، ج ١، ص ٩٩، سورة الحج، الآية: ٣٨.

١٨١- المصدر السابق، ج ١، ص ١٠٣.

١٨٢- المصدر السابق، ج ١، ص ١١١.

١٨٣- ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج ٥، ص ٩٨.

خاتمة:

يخلص البحث إلى عدد من الأمور تتمثل فيما يلي:

١- أن اللغويين العرب لم يقتصروا عندما واجهوا مشكلة غياب العلامة على رصد ظاهرة الغياب بأن تحدثوا عن مقابل المورفيم الصفري Zero Morpheme فحسب، وإنما تجاوزوا ذلك بمراحل من خلال ضبطهم لهذه الحالات تحديداً، وتفسيرهم اللغوي لها.

٢- أنهم مع وقفتهم مع غياب العلامة الذي وصفه الدرس الغربي بالمورفيم الصفري Zero Morpheme قد قدموا جملة مناهج لغوية تضبط هاتين الحالتين الاستثنائيتين العارضتين على أصل المورفيم "علامة التأنيث"، منها مفاهيم التأنيث المعجمي، أو الاختصاص بالمؤنث الذي يغني عن العلامة، ومنها مفهوم الفرق بين الحدوث والإطلاق.

٣- أن زيادة التأنيث عن المؤنث في بعض الصفات يمكن أن يحمل على ما حمل عليه زيادتها في الاسم من تأكيد التأنيث باختصاص الاسم بالمؤنث.

٤- أن القول بكون التاء في الصفة يمكن أن تحمل أيضاً على تأكيد التأنيث لا يسوغ دخول علامة جمع التصحيح على الصفة، إذ لا تزال التاء التي للتأنيث أو الفارقة بين المذكر والمؤنث غائبة، وليس ثمة أكثر من تاء تفيد شبه التأنيث، وهو كما أشار البحث آنفاً، تأكيد التأنيث الثابت معجميا.

كما ينتهي، بالنسبة لاستخدام علامة التأنيث، إلى ما يلي:

١. أنه يمكن أن تستخدم الصفات الخاصة بالمؤنث بلا تاء تأنيث قياساً على الأصل لاستفادة التأنيث من اختصاص الصفات بالمؤنث.

٢. أنه يمكن أن تستخدم التاء فيها على وجهَيْ المبالغة وللفرق بين الحدوث والإطلاق.

٣. أنه يمكن أن تزيد التاء، كذلك، لتأكيد التأنيث في الصفة مثلما تزيد لتأكيد التأنيث في الاسم الجامد.

ويعني ذلك أن البحث ينتهي إلى أنه "يجوز ورود ألفاظ الصفات الخاصة بالمؤنث بلا تاء لاستغنائها باختصاصها بالمؤنث عن ذكر التاء، كما يجوز ورودها بتاء التأنيث على أن تكون التاء لتأكيد التأنيث إذا لم تكن لا لإفادة الحدوث لا الإطلاق، ولا لإفادة المبالغة".

* * * *